

توكيلات العموميات بين التوثيق في العدل... وفوضى التفويض

• 11 نقطة جوهرية في التفويضات جميعها خطر على حقوق المساهمين

• مخاطر مفصلية للتفويضات العشوائية غائبة عن المساهم

كاتب عادل العادل:

مفاتيح سوق الوكالات

في بعض الشركات التي تشهد صراعات وتنافس بين بعض المراجعين تنتقل تلك الصراعات لحسم القرارات عبر التصويت وغالباً ما يتم استخدام سلاح التوكيلات فتنشط سوق طلب التوكيلات، وكثير من الشركات شهدت نزاعات وتلقى الكثير من أصحاب الأسهم صغاراً وكباراً اتصالات من بعض المراجعين الحاكمة والمسيطرة إدارياً على الشركة.

وفي حالات عديدة تم الطلب من المحافظ والصناديق التي يحق لها المشاركة في التصويت وفي مفاصل عديدة نأت بعض الصناديق التي فيها مساهمات حكومية عن هذا الأمر لعدم تأويل الملف وتحمله تفسيرات.

ومن الطرائف في الملف أنه صنع في بعض المراحل مفاتيح للتوكيلات كما المفاتيح الانتخابية.

الذين لا يدرك بعضهم بشكل كاف أو عميق مخاطر هذا التفويض الذي يتم استغلاله في الآتي:

- 1- إما التصويت على قرار جوهري ومصيري.
- 2- إما قفل باب النقاش عند احتدام الخلاف.
- 3- إما استخدام هذه التصويتات في تمرير ملف كالمدمج والاستحواذ.
- 4- التصويت على بيع أصل جوهري مهم أو نقله.
- 5- تعديلات على النظام الأساسي أو عقد التأسيس بمواد تخدم أطراف معينة أو تحقق مآرب أخرى على المدى البعيد.
- 6- اتخاذ قرارات بزيادات لصالح أطراف محددة.
- 7- خفض رأس المال أيضاً بما يخدم مصلحة أطراف.
- 8- بعض القرارات تكون مصيرية مثل التصفية، حتى لو كانت شركة ناجحة.

9- قرارات مصيرية تمس حقوق المساهمين مثل بيع الأصول وبعض هذه العمليات تتم دون مراعاة أصول البيع والحوكمة الرشيدة وفي السوق حالات تمت لبيع أصول في اتجاه واحد لمشتري واحد دون جلب عروض وانتقاء الأفضل.

10- قرارات أخرى تخص الانسحاب من الإدراج، أو التوزيع، أو منح هذا أو ذاك مكافآت استثنائية وسبق أن تم وضع مكافأة ملغومة في إحدى الشركات كانت تبلغ قيمة المكافأة نحو أكثر من 22 مليون دينار وهي من الوقائع الشهيرة في إحدى شركات الاتصالات.

مع التجارب المستمرة والنزاعات التاريخية التي عاشتها بعض المراجعين والشركات بشأن عدم صحة أو سلامة التوكيلات والتفويضات التي تصدر للتمثيل في الجمعيات العمومية، أصبح هذا الملف يحتاج أن يتم وضعه على سكة الضبط ووضع العديد من الأطر التي تحمي صحة التمثيل في الجمعيات العمومية ليس سراً أن شركات عديدة في السوق تدار من خلال التوكيلات وكل رأسمال المجموعة التي تسيطر على الشركة هو بذل «مجهود مضاعف» قبل الجمعية العمومية فتستغل حقها في الاطلاع على سجلات المساهمين التي تملكه إدارة الشركة دون غيرها، وبالتالي تستطيع أن تتواصل مع المساهمين بحكم معرفتها بالبيانات.

وملف تمثيل المساهمين في الجمعيات العمومية عبر توكيلات يتم توقيعها بطرق بدائية وتقليدية لم يعد يتناسب مع خطورة هذا التمثيل والتفويض.

يمكن بدايةً إيضاح أن التوكيل الذي يتم منحه لتسجيل النصاب للجمعيات العمومية لا يقل خطورة وأهمية عن التوكيل العام الذي يتم تصديره في العدل لتفويض شخص ما في أي ملف قضائي أو بيع أصل وغيره.

خطورة التفويض في الجمعيات العمومية أن هناك مجموعة تستغل ذلك النصاب في اتخاذ قرارات استراتيجية وبعضها مصيري نيابة عن المساهمين

الوعي بحق وقيمة التفويض

لم يعد هناك عذر في أن يستمر هذا الوضع فعلى المساهم مسؤولية جسيمة في منح التفويض أو التوكيل للآخرين من دون قراءة دقيقة للبنود المطروحة على جدول الجمعية العمومية وانتقاء الطرف الذي يتم منحه التوكيل، فلا يمكن أن تقوم شريحة كبيرة من الأفراد بتسهيل مهمة «متلاعب» أو غير ثقة بمنحه التوكيلات ثم يتم توجيه اللوم للآخرين وتحميلهم المسؤولية، فأساس المعادلة تبدأ من مالك السهم.

ثغرة بمن حضر

لا يمكن تقييد التوكيلات وإخضاعها للتوثيق أو المصادقة ويتم ترك باب خلفي لعقد الجمعيات العمومية من دون نصاب حقيقي خصوصاً أمام قرارات مصيرية. القانون يتيح للشركات عند تعذر حشد النصاب أن تنعقد في الجولة الثانية بمن حضر وهنا مكمن الخطورة، بمعنى أنه عند تقييد التوكيل لا ضرر في أن يتم التأجيل أسبوعاً وتنعقد بمن حضر ومعالجة هذه الثغرة بكلمة لضبط سوق التوكيلات، وأساسية.

نماذج تفصيل للتفويض

بعضها يخدم المجموعة المهيمنة على الإدارة أكثر من مصالح الشركة وغالباً ما تضطلع بعض الوحدات في إدارة ملف التوكيلات من خلال توثيق العلاقة مع شرائح من المستثمرين لهذا الغرض تحديداً.

شركات مدرجة باتت تعد نماذج تفويضات من جابنها تكون جاهزة ويدير تلك الملفات غالباً في بعض الشركات وحدات علاقات المستثمرين التي تصفها مصادر استثمارية بأن

خلاصة

جوهر التوكيل وتأثيره على القرار يحتم وضع الملف على طاولة النقاش ووضع الضوابط الحاكمة التي تبدأ منها نقطة الحماية الحقيقية لحقوق المساهمين.

توافق مصرفي على طلب تعديل المادة 2 من المعاملات الإلكترونية

كاتب علمه العبد الله:

قال مصدر قانوني لـ «الاقتصادية» أن من أبرز المواد القانونية التي ناقشها القطاع المصرفي مؤخراً وثمة إجماع في شأن تعديلها، هي المادة رقم 2 من قانون المعاملات الإلكترونية رقم 20 لعام 2014 والتي تنص على الآتي:

تسري أحكام هذا القانون على السجلات والرسائل والمعلومات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية ذات العلاقة بالمعاملات المدنية والتجارية والإدارية، وعلى كل نزاع ينشأ عن استخدامها مالم يتفق الأطراف على غير ذلك أو يتبين أن قانوناً آخر هو الواجب التطبيق.

ولا تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي: أ- المعاملات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والوصية.

ب- سندات ملكية الأموال العقارية وما ينشأ عنها من حقوق عينية أصلية أو تبعية.

ج- السندات الإذنية والكمبيالات القابلة للتداول.

د- أي مستند يستلزم القانون إفراغه في محرر رسمي أو توثيقه أو ورد في تنظيمه نص خاص في قانون آخر.

اعتبارات أخرى غير الملف المالي تحكم صفقة «هادي»

• الصورة واضحة والقرار والرد سيكون سريع

قال مصدر وثيق الصلة بملف بيع «هادي» أن الأمر ليس له علاقة بتسعير الأصل أو العرض المالي لكن ثمة اعتبارات أخرى هي التي تفرض

أظهرت حركة الملكيات الأجنبية في السوق المحلي وفقاً لسجلات 14 يوليو استمرار عمليات البيع على بعض الأسهم في السوق الأول لكن لا تزال الغلبة لقرارات الشراء.

شراء 832.644 سهم الوطني.
شراء 1.521.001 سهم بنك الخليج.
شراء 1.260.235 سهم بنك بوبيان.
شراء 2.895.743 سهم البنك الدولي.
شراء 159.572 سهم الاستثمارات.
شراء 1.020.000 سهم البيوت.
شراء 1.500.630 التجارية.

بيع 1.710.845 سهم بيتك.
بيع 1.298.118 سهم زين.
بيع 724.963 بنك برقان.



121 ألف دينار هل تستحق إفصاحين!!

ظاهرة إخفاء المعلومات ذات الأثر تتكرر من الشركات

 يونيكاب للاستثمار والتمويل UniCap Investment and Finance	نموذج الإفصاح المكمل
2024/07/14	التاريخ
شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل (ش.م.ك. عامة)	اسم الشركة المدرجة
إفصاح مكمل عن قيام شركة الإسكان العقارية (شركة تابعة) بإتمام بيع ونقل ملكية العقار الكائن في منطقة السالمية - قطعة 34 - قسيمة 3 .	عنوان الإفصاح *
2023/08/30	تاريخ الإفصاح السابق
يرجى العلم بأنه تم اليوم الإنتهاء من إجراءات بيع ونقل ملكية العقار الكائن في منطقة السالمية - قطعة 34 - قسيمة 3 بمساحة 949م بقيمة اجمالية وقدرها 4,000,000 د.ك (فقط اربعة مليون دينار كويتي لا غير).	التطور الحاصل على الإفصاح
العقار (موضوع محفظة عقارية) ويوجد عدة قضايا مرتبطة بهذه المحفظة العقارية ولا يجوز تحديد الأثر المالي إلا بعد إنتهاء القضايا المتداولة بشأنها بإحكام نهائية.	الأثر المالي للتطور الحاصل (إن وجد)

محمد عبدالله الصايغ
رئيس مجلس الإدارة



الإفصاح الأول للشركة

3

يقظة الجهات الرقابية تلزم الشركات تقديم مزيد من التوضيح

سيولة البورصة تتراجع 33 % وكمية الأسهم المتداولة تنخفض 43.94 %

• تراجع طبيعي من كل عام في التاسع والعاشر من محرم

• سيولة وفيرة في خزائن القطاع الخاص والبنوك

كتب بدر العلي :

مؤشرات وأرقام البورصة:
تراجع مؤشر السوق الأول 6.97 نقطة.
تراجع مؤشر رئيسي 50 نحو 30.29 نقطة.
تراجع مؤشر الرئيسي 15.68 نقطة.
تراجع المؤشر العام 8.47 نقطة.
بلغت قيمة التداولات 35.938 نقطة.
كمية الأسهم التي شملها التداول 130.360 نقطة.
بلغت القيمة السوقية للبورصة 42.066 مليار دينار كويتي.
بلغ سعر برميل النفط الكويتي 87.56 دولار.

مع المؤسسات الكويتية الدخول للسوق من نافذة شركات القطاع الخاص وبالتالي البناء على تلك العلاقة. خسرت القيمة السوقية للبورصة أمس 50.23 مليون دينار كويتي منها 31.36 مليون دينار من نصيب السوق الأول وخسر السوق الرئيسي 18.8 مليون دينار.

الشركات العالمية بسبب حجم المشاريع المؤجلة والتي قد تجد طريقها للتنفيذ خلال المرحلة المقبلة أيضا حجم الصرف الكبير المنتظر في بناء العديد من المدن الإسكانية والمشاريع النفطية المتولدة ، وكذلك قوة الدور الذي يلعبه الصندوق السيادي الكويتي عالميا إذ تطمح بعض البنوك التي ليس لديها علاقات مباشرة

جديدة إضافية لتمويل أعمالها توسعة نشاطاتها. إنفتاح البنوك غير المسبوق منذ الأزمة المالية العالمية لافت وملحوظ وهو بحسب مصادر مالية ومصرفية له عدة دلالات مهمة أهمها أن هناك تفاؤل من البنوك تجاه الاقتصاد والدور المنتظر للقطاع الخاص. أيضا لدى البنوك وفرة سيولة كبيرة وتعمل على تشغيلها حيث تمثل كلفة عليها وبالتالي تقوم بتدوير عجلة النشاط والتعاون مع الشركات التشغيلية الجيدة.

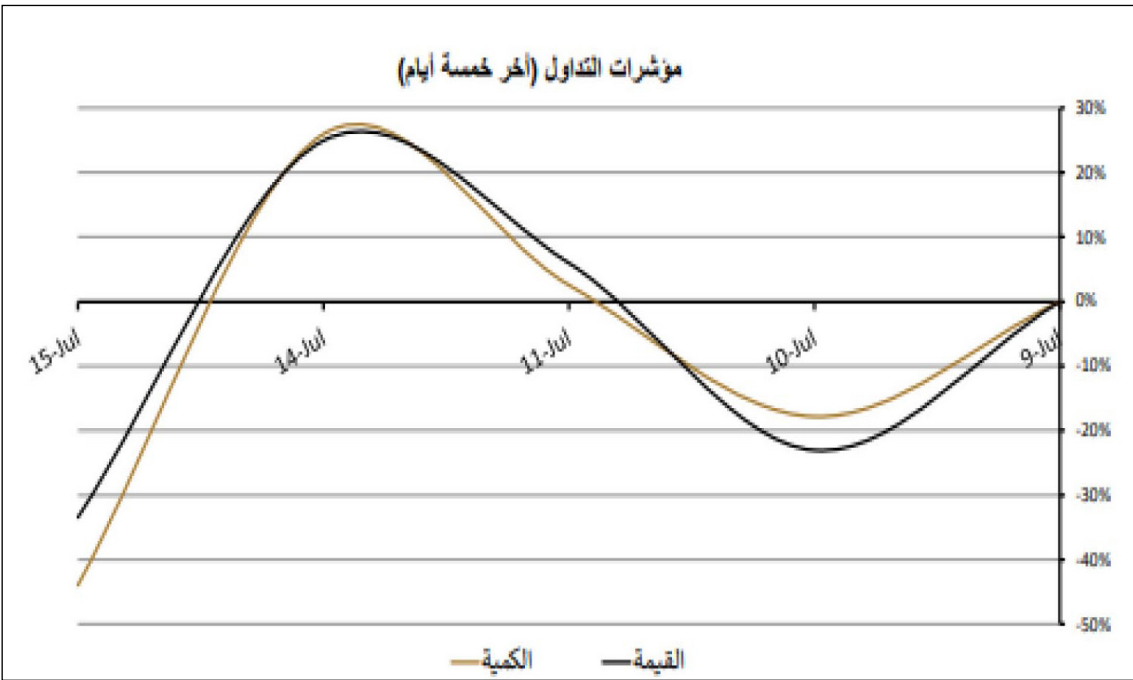
هناك منافسة حاليا يشهدها سوق التمويل حيث تعرض العديد من البنوك العالمية خطوط ائتمان بأسعار تنافسية وبتسهيلات كبيرة في السداد والضمانات وأجال طويلة رغبة منها في فتح علاقات تجارية مع الشركات الكويتية وضمان منفذ محلي لها خصوصا وأن السوق الكويتي من الأسواق التي تحظى باهتمام كبرى

بالتائج المالية للشركات المدرجة وكذلك بعض التوزيعات النقدية التي ستوفر سيولة للسوق سيعاد استثمارها في الفرص المتاحة. اعتباراً من اليوم يبدأ العد التنازلي للإعلان عن النتائج والتي ستبدأ بالوطني وبنك بوبيان اعتبارا من الأسبوع الحالي أو المقبل على أقصى تقدير وهي في الغالب ترسم صورة مصغرة للسوق عموما. لكن النتائج الآتية من الأسواق العالمية على صعيد الأرباح والإيرادات مباشرة جدا ومتنامية فضلا عن وفرة السيولة ورغبة القاعدة الأعم في تعزيز الاستثمارات وضخ المزيد من السيولة. لكن ثمة مؤشرات ومعطيات محلية يمكن قراءتها محليا وهي استمرارية البنوك المحلية الكويتية في فتح خزائنها للشركات المدرجة حيث تواصل الشركات في مختلف القطاعات إعادة جدولة وهيكله ديونها بشروط إيجابية والأكثر من ذلك الحصول على سيولة

في كل عام في هذا التوقيت يشهد السوق المالي هدوءا ملحوظا في التاسع والعاشر من شهر محرم وامتدادا لذلك تأثرت حجم سيولة البورصة أمس بنسبة 33 % حيث تراجعت من مستوى 53.8 مليون دينار كويتي إلى 35.8 مليون دينار في تعاملات أمس الاثنين. كما تراجعت كمية الأسهم التي شملها التداول بنسبة 43.94 % حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة أمس الاثنين 130.36 مليون سهم في حين كانت كمية الأسهم المتداولة في مطلع الأسبوع 232.42 مليون سهم. تعاملات السوق أمس واليوم لا يمكن ربطها بأي مؤشرات اقتصادية خصوصا وأن وقود السوق وفير وأداء الأسواق العالمية المتفاؤل بخفض الفائدة الأمريكية على أقل تقدير مرة واحدة هذا العام وبالتالي سيتبعها خفض في عدد من الأسواق الخليجية. فضلا عن أن المرحلة الحالية حتى 15 أغسطس المقبل ستكون فترة حافلة

1 مصارف عالمية تبحث عن شركات في السوق المحلي لتمويلها

2 استثمار هيكله البنوك للديون ومنح تسهيلات جديدة مؤشرا أخضر مطمئن



مؤشرات التداول			
إجمالي السوق			
اليوم	اليوم السابق	التغير (%)	
130,304,019	232,420,753	-43.94%	الكمية (سهم)
35,878,842	53,869,468	-33.40%	القيمة (د.ك.)
10,436	10,990	-5.04%	عدد الصفقات
السوق الأول			
اليوم	اليوم السابق	التغير (%)	
84,705,522	139,162,261	-39.13%	الكمية (سهم)
28,933,706	43,806,744	-33.95%	القيمة (د.ك.)
6,821	6,089	12.02%	عدد الصفقات
السوق الرئيسي			
اليوم	اليوم السابق	التغير (%)	
45,598,497	93,258,492	-51.11%	الكمية (سهم)
6,945,136	10,062,724	-30.98%	القيمة (د.ك.)
3,615	4,901	-26.24%	عدد الصفقات

الأكثر ارتفاعاً				
الشركة	السوق	الإقفال (فلس)	التغير (فلس)	التغير (%)
بيان	السوق الرئيسي	61.20	3.70	6.43%
سبحي	السوق الرئيسي	35.40	2.10	6.31%
أهلية ت	السوق الرئيسي	800.00	40.00	5.26%
الخليجي	السوق الرئيسي	440.00	20.00	4.76%
تنظيف	السوق الرئيسي	45.00	1.90	4.41%
الأكثر انخفاضاً				
الشركة	السوق	الإقفال (فلس)	التغير (فلس)	التغير (%)
مدار	السوق الرئيسي	90.00	-13.00	-12.62%
الذير	السوق الرئيسي	340.00	-48.00	-12.37%
مراكز	السوق الرئيسي	43.10	-3.90	-8.30%
عربي قابضة	السوق الرئيسي	355.00	-20.00	-5.33%
وربة ت إ	السوق الرئيسي	138.00	-7.00	-4.83%

			الاسهم الأكثر نشاطاً (إجمالي السوق)	
			من حيث الكمية	
الشركة	السوق	سهم	النسبة إلى السوق %	
بيتك	السوق الاول	10,432,208	8.01%	
جي اف اتش	السوق الاول	8,416,004	6.46%	
خليج ب	السوق الاول	8,083,650	6.20%	
عقارات ك	السوق الاول	8,050,914	6.18%	
منازل	السوق الرئيسي	6,093,709	4.68%	
			من حيث القيمة	
الشركة	السوق	د.ك.	النسبة الى السوق %	
بيتك	السوق الاول	7,637,830	21.29%	
وطني	السوق الاول	2,990,600	8.34%	
خليج ب	السوق الاول	2,206,987	6.15%	
عقارات ك	السوق الاول	1,916,417	5.34%	
ايفا	السوق الرئيسي	1,811,142	5.05%	

عمومية الاستهلاكية تقرر زيادة الـ 70 مليون دينار

• تفويض مجلس الإدارة في طلب الزيادة ومواعيد استدعائها

• قيمة الزيادة في العرض الجديد للمستشفى تحكم علاوة الإصدار

وافقت الجمعية العمومية للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغ 66.799 % على زيادة رأس مال الشركة المصرح به من 30 مليون دينار كويتي الى 100 مليون دينار بزيادة 70 مليون دينار بنسبة 233.33 % والقيمة الاسمية لكل سهم 100 فلسا.

ويكون لمجلس الإدارة بقرار منه زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في حدود رأس المال المصرح به وتفويض مجلس الإدارة

في تحديد مقدار وطرق الزيادة وتاريخ أو تواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت.

ولمجلس الإدارة في غير حالات الزيادة لغرض إصدار أسهم منحة مجانية توزع على المساهمين أن يقرر علاوة إصدار يحدد قيمتها لإضافتها للقيمة الاسمية لسهم الزيادة وأن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما ذكر وبمراجعة استيفاء المتطلبات واستصدار

الموافقات وفقا لأحكام القانون واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

كما عدلت الشركة عدد من المواد في النظام الأساسي أبرها تحديد مجلس الإدارة بخمس أعضاء منهم 20 % مستقلين كما عدلت بعض الأغراض في عقد التأسيس بإضافة أنشطة .

ويتضح من المرونة في التفويضات التي حصل عليها مجلس الإدارة من الجمعية العمومية بتحديد نسب استدعاء

الزيادة وتوقيتها أن الزيادة البالغة 70 مليون دينار كويتي لن يتم استدعاؤها بالكامل مالم يكن هناك رد إيجابي نهائي بالمضي قدماً في صفقة شراء المستشفى التي تبدي الشركة اهتماما بها.

وستستفيد الشركة من هامش زيادة راس المال الذي رفعته حيث يمنحها مرونة كبيرة دائمة سواء في توزيع أسهم منحة أو طلب الزيادة التي تراها مناسبة عند الحاجة .

مصادر استثمارية قالت

لـ«الاقتصادية» أن هامش الزيادة في العرض الذي قدمته الشركة من جديد لملاك « هادي » سيكون له دور في تحديد علاوة الإصدار لتوفير السيولة اللازمة لتمويل الصفقة التي ستكون الأكبر في تاريخ الشركة .

أيضا الشركة منذ فترة تحضر سيولة من مصادر مختلفة حيث سبق أن استردت 21.5 مليون دولار من استثمار في أدوات دخل ثابت وذلك لدعم وتمويل أهدافها في الاستحواذات المرتقبة .



إفصاحات البورصة

1

240 مليون دينار سندات وتوّرّق للبنوك من المركزي

أعلن بنك الكويت المركزي بأنه قد تم تخصيص آخر إصدار لسندات وتوّرّق البنك المركزي بقيمة بلغت (240) مليون دينار كويتي لأجل (3) شهور وبمعدل عائد (4.375%) .

2

«البيوت»: 20.43 مليون دينار تسهيلات وتمويل جديد

كشفت شركة مجموعة البيوت القابضة أن شركتها التابعة شركة بيت الموارد الكويتي التابعة وقعت عقد تجديد تسهيلات مع بنك محلي إسلامي بقيمة 20.43 مليون دينار كويتي بعد تعديل شروط التعاقد بشكل إيجابي وبموجب العقد تجدد الشركة تسهيلات بنكية بقيمة 15.208 مليون بغرض تقديم تمويلات متجددة وتمويل 5 عقود جارية تتضمن عقدين مع شركة نفط الكويت وعقدين مع الشركة الكويتية لنفط الخليج «العمليات المشتركة» وعقدين مع شركة ناقلات النفط الكويتية وعدد من العقود مع عملاء الشركة . وتحصل على تسهيلات جديدة بقيمة 5.245 مليون دينار لتمويل عقدين أحدهم مع الشركة الكويتية لنفط الخليج «العمليات المشتركة» والآخر أحد مشروعات الشركة بالملكة العربية السعودية .

وأفادت الشركة بأن اتفاقية التسهيلات الجديدة تلغي الاتفاقيات السابقة الخاصة بالتمويلات المذكورة وتحل محلها .

3

مشنورة التميز تقبل طعن «الأولى» «عربي رقم 2»

أفادت الشركة الأولى للاستثمار أن غرفة المشورة في محكمة التميز قررت قبول الطعن المقدم من الشركة وحددت جلسة 19 نوفمبر 2024 لنظره وسيحدد الأثر المالي بعد صدور الحكم البات في النزاع.

حجم الشركة الأولى للاستثمار ماليا في السوق وسعرها السوقى وادائها ضعيف جداً وحجم القضايا والمشاكل في الداخل والخارج كبير ومتشابك ومتداخل، والشركة منذ سنوات طويلة ترزح في دائرة المشاكل ولم تمنح مساهمها أي توزيعات .

رأسمال الشركة 44.59 مليون دينار وقيمتها السوقية 17.97 مليون دينار وفقا لإقفال أمس وسعرها السوقى 40.9 فلس .

حجم قضايا «الأولى» غير المنتهي يذكر المساهمين بحجم قضايا «عربي» ما يجعلها في المرتبة الثانية ومجازا تعتبر الأولى هي «عربي رقم 2» .

4

تابعة لطفل المستقبل تحصل على 5.8 ملايين

أفادت شركة طفل المستقبل أن شركة تابعة هي الجزيرة للمشروعات الترفيهية وقعت اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع بنك إسلامي بقيمة 5.8 ملايين دينار مقابل كفالة تضامنية ويبدأ الاستحقاق في 30 يونيو 2025.

ستقوم الشركة بشداد مديونية قائمة بقيمة 3.84 مليون دينار وستستخدم الشركة 1.96 مليون في تطوير وإنشاء المرحلة الثانية من المدينة المائية .

في سياق آخر استقال طلال فهد المشعان عضو مجلس إدارة الشركة وسيجتمع مجلس الإدارة الخميس المقبل للنظر في الإستقالة .

5

2.074 مليون أمر تغيري لصالح السفن

أمر تغيري للمرة الثالثة من وزارة الكهرباء تستفيد منه شركة السفن بقيمة 2.074 مليون دينار كويتي في مشروع أعمال صيانة في محطات توليد كهربائية وستحقق منه الشركة أرباحا تشغيلية خلال العام الحالي ولم تحدد نسبته بحسب الافصاح .

6

تغريم برقان لحفر الأبار

صدر قرار مجلس التأديب في هيئة أسواق المال ضد شركة برقان لحفر الأبار بقيمة ألف دينار بسبب عقد الشركة اجتماعا لمجلس الإدارة اثناء فترة التداولات للبورصة.

7

سحب مناقصة من التنظيف

سحب الجهاز المركزي للمناقصات مناقصة كانت من نصيب الشركة الوطنية للتنظيف حازت فيها اقل الأسعار إلا انه قد تم ترستيتها على المناقص الرابع وستتقد التنظيف بتظلم أمام لجنة التظلمات من تلك القرار .

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

الاسم المختصر للخدمة المتدرجة	الافتد (دك)	السر	القفدة المتكافئة (الف دك)	القفدة المتكافئة (الف دك)	القفدة المتكافئة (الف درهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات التقفية	مضاعف السور		القفدة السوفية (مليون دك)	الافتد خلال 52 اسوع (دك)	
								للربحية	للقيمة الدفترية		الأعلى	الأدنى
وطني	▲ 0.869	5.0	0.6%	2,991	3,454	7%	4.0%	12.6	1.91	7,235.7	0.956	0.841
خليج ب =	0.273	0.0	0%	2,207	8,084	31%	4.4%	15.5	1.32	1,038.1	0.292	0.248
تجاري ▼	0.503	-9.0	-2%	53	105	0%	7.0%	8.3	1.39	951.6	0.550	0.490
اهلي ▲	0.298	2.0	1%	462	1,546	8%	3.0%	15.2	1.25	742.9	0.307	0.222
الدولي ▼	0.188	-2.0	-1%	871	4,627	56%	2.5%	14.8	0.96	320.2	0.192	0.147
برقان ▼	0.189	-1.0	-1%	199	1,051	10%	3.2%	14.8	0.81	684.0	0.208	0.165
بيك ▼	0.731	-3.0	0%	7,638	10,432	10%	2.7%	19.6	2.18	11,473.6	0.760	0.667
بنك بويبان ▼	0.581	-3.0	-1%	919	1,577	6%	1.4%	28.8	2.88	2,440.7	0.611	0.561
بنك وربة =	0.184	0.0	0%	788	4,278	21%	1.5%	20.0	1.26	401.8	0.188	0.166
الهنوك			2.8%	16,127	35,155		3.0%	15.2	1.32	25,289		
سفرجي ▲	0.035	2.1	6%	1	16	25%	0.0%	NM	0.80	7.1	0.042	0.028
بترولية ▲	0.521	6.0	1%	1	1	1%	5.5%	11.8	0.93	94.2	0.525	0.410
نايسكو =	0.777	0.0	0%	0	1	1%	7.5%	8.6	1.71	75.4	0.900	0.724
بيت الطافة =	0.084	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	NM	1.28	3.8	0.254	0.057
أبار ▼	0.127	-1.0	-1%	10	82	81%	0.0%	11.2	0.43	32.2	0.141	0.092
الطافة			5.4%	12	100		6.5%	11.2	0.93	213		
سكب ك ▼	0.520	-13.0	-2%	8	16	12%	23.8%	5.5	1.43	33.8	0.750	0.404
بويبان ب ▲	0.588	3.0	1%	323	549	25%	10.2%	17.8	1.20	314.5	0.692	0.572
الكوت ▼	0.767	-12.0	-2%	0	0	0%	6.5%	9.4	2.02	77.4	0.779	0.750
مواد أساسية			0.4%	331	565		10.2%	9.4	1.43	426		
الخصوصية ▼	0.100	-0.1	0%	37	368	57%	4.8%	9.5	0.58	18.7	0.114	0.097
اسمنت ▼	0.175	-2.0	-1%	34	194	37%	2.8%	42.5	0.63	124.8	0.222	0.133
كبلات ▲	1.587	17.0	1%	707	448	21%	4.1%	17.4	1.26	330.4	1.600	1.176
سفن ▼	0.938	-15.0	-2%	253	269	27%	3.2%	21.3	2.24	169.1	0.975	0.775
بوترنالد ▲	0.880	-9.0	-1%	21	24	3%	8.0%	13.7	1.10	88.2	0.928	0.820
ورقية ▼	0.176	-2.0	-1%	4	22	27%	7.3%	12.0	0.92	17.5	0.230	0.154
معادن =	0.089	0.0	0%	0	5	6%	0.0%	35.9	1.04	8.0	0.144	0.081
اسيوك ▲	0.076	0.7	1%	44	581	22%	0.0%	NM	0.84	25.0	0.101	0.066
الوظيفة للبناء ▲	0.180	3.0	2%	0	0	2%	5.5%	11.9	0.73	64.7	0.189	0.154
المعدات ▲	0.031	0.4	1%	47	1,504	169%	0.0%	NM	0.70	2.5	0.060	0.025
استهلاكية ▼	0.114	-1.0	-1%	5	45	115%	0.0%	24.4	1.18	34.2	0.132	0.104
انجليتي ▼	0.288	-1.0	0%	611	2,125	53%	6.6%	8.5	0.78	735.1	0.368	0.266
تنظيف ▲	0.045	1.9	4%	1	28	23%	0.0%	13.8	0.37	10.4	0.059	0.038
الرابطة ▼	0.046	-0.1	0%	3	59	16%	0.0%	NM	0.54	12.6	0.070	0.039
المعامل ▼	0.351	-4.0	-1%	42	120	20%	4.2%	19.2	1.38	45.7	0.389	0.218
هيوم سوف ▼	2.689	-7.0	0%	115	43	17%	13.0%	8.8	3.92	362.4	3.428	2.540
امتيازات =	0.098	0.0	0%	0	0	6%	0.0%	NM	2.53	3.9	0.143	0.051
المشتركة ▼	0.698	-12.0	-2%	374	526	73%	4.3%	12.0	2.03	119.4	0.783	0.410
يويباك ▼	0.181	-4.0	-2%	8	48	8%	0.0%	43.8	0.65	68.4	0.248	0.112
الافوك ▼	0.225	-1.0	0%	52	231	9%	0.0%	NM	0.99	214.2	0.227	0.178
ميرد ▲	0.089	1.2	1%	10	109	49%	5.6%	7.5	0.73	14.5	0.105	0.079
المتكاملة ▼	0.548	-2.0	0%	362	660	37%	3.6%	30.4	2.15	138.6	0.596	0.480
قيون ا =	0.000	0.0	0%	0	0	0%	5.7%	11.0	0.63	31.6	0.100	0.084
جي تي سي ▲	0.386	1.0	0%	17	45	11%	5.7%	9.2	1.08	57.9	0.420	0.324
صناعية			2.2%	2,748	7,453		5.5%	13.7	0.96	2,698		
مواشي ▼	0.115	-1.0	-1%	3	27	21%	0.0%	34.6	0.78	24.1	0.126	0.098
ميزان ▼	0.800	-6.0	-1%	434	537	22%	2.5%	19.3	2.14	248.6	0.839	0.547
سلع الاستهلاكية			9.4%	437	564		2.5%	26.9	1.46	273		
التقدم =	0.416	0.0	0%	0	0	0%	4.8%	NM	0.87	62.4	0.481	0.398
ميدان =	0.800	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	10.8	2.28	162.0	0.800	0.262
عالية صحية			6.0%	0	0		4.8%	10.8	1.58	224		

إدارة الأصول

الاستثمارات المصرفية

الوساطة المالية

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 (20)

غرفة التجارة لها دور فعال ومؤثر في الترويج لفرص الاستثمار الأجنبي المتاحة في الكويت

• نمو الصناعة في الكويت يتطلب من الاتحاد زيادة أنشطة الترويج للمنتجات الكويتية عبر المؤتمرات والمعارض الصناعية

التعاون بيت مؤسسة البترول وهيئة الصناعة مهم لربط استراتيجية مؤسسة الكويت للبترول مع الاستراتيجية الصناعية

1



الصناعات البترولية والبتروكيماوية أكبر الصناعات قيمة مضافة

2

الأنشطة الصناعية من الشحن والرسوم وغيرها. • التعاون مع إدارة الترويج والفرص التصديرية لتنظيم المعارض والمؤتمرات الصناعية بالتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية والمشاركة في المعارض الخارجية. • القيام بدور فعال من حيث الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في الفرص الاستثمارية في دولة الكويت بالتعاون مع الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر من خلال علاقاتها بالغرف التجارية الخارجية والتجار والوفود الزائرة لعرض فرص الاستثمار. • قيام غرفة التجارة والصناعة بتوفير البيانات وتبادل المعلومات ذات العلاقة مع المنشآت الصناعية.

تأثير الجهة على الصناعة

• اتحاد الصناعات الكويتية ممثل بعضو ضمن مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة، كما يشارك الاتحاد في العديد من اللجان ضمن الهيئة العامة للصناعة. • يعمل اتحاد الصناعات بشكل مباشر على تعزيز الصناعة في الكويت من خلال جهود لدعم المنتج المحلي وتطوير الصناعة المحلية وتسهيل بيئة الاعمال. • كما يقوم اتحاد الصناعات بالتركيز على التبادل التجاري الإقليمي والعالمي لتعزيز الصادرات. • يعمل اتحاد الصناعات أيضا على تقديم مقترحات وبرامج تدريب فنية من خلال <<

التدريبي ضمن برامج المركز. كحلقة وصل بين القطاع الخاص والجهات الحكومية.

مجالات التطوير لدعم الصناعة

• دور غرفة التجارة والصناعة في التنسيق بين الهيئة العامة للصناعة والقطاع الخاص من خلال التدريب والتوعية. • دعم جاهزية المصانع الكويتية للتوجه نحو التحول الرقمي من خلال التدريب والتطوير ونقل الخبرات من خارج دولة الكويت. • نقل تجربة الغرفة في أتمتة الخدمات، بعد أن حصلت الغرفة على جائزة أفضل غرفة الكترونية في العالم في عمليات الترشح والاقتراع الالكتروني. • القيام بدور أكبر من خلال برامج توعية المصنعين الكويتيين فيما يتعلق بالاستدامة وإمكانيات التصدير.

• التعاون مع الهيئة العامة للصناعة من أجل وضع أسس الاقتصاد الصناعي من حيث التمويل والآليات. • دعم الهيئة العامة للصناعة في تبني رسالة تعزيز الصادرات وأحلال الواردات. • قيام غرفة التجارة والصناعة بدعم برامج توطين الصناعات ذات الأولوية. • قيام غرفة التجارة والصناعة بعقد الاتفاقيات مع الغرف التجارية الدولية لتسهيل عمل

أنجزتها «الهيئة» وذلك على حلقات مغلقة بالأمل أن تجد هذه الاستراتيجية طريقها نحو التنفيذ لدعم رؤية التحول الاستراتيجي للاقتصاد، وفيما يلي التفاصيل:

الجهات ذات الصلة بقطاع غرفة التجارة:

من الجهات وثيقة الصلة بالتأثير على الصناعة في الكويت هي: غرفة تجارة وصناعة الكويت التي تأسست عام 1959 كمؤسسة ذات نفع عام تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ماديا ومعنويا، ينتخب مجلس إدارتها بالكامل ديموقراطيا من قبل جمعيتها العامة. تتكون من العديد من الإدارات والمراكز التي تخدم التجارة والصناعة في دولة الكويت.

وهناك علاقة قوية بين غرفة التجارة والصناعة وبين الهيئة العامة للصناعة، كما أن الغرفة ممثلة بثلاث أعضاء ضمن مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة وغرفة التجارة والصناعة هي جهة استشارية مؤثرة في القطاع

كتب خالد السهل:

تواصل «الاقتصادية» نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من الفواصل والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرت لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة. المتصفح للاستراتيجية يمكنه أن يتفاهل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين «وأصحاب المهنة» غير متفائلين خصوصا وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشداية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلل هذا الملف. باختصار، القطاع الصناعي يعد أهم قطاع اقتصادي يمكن

استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

دخول القطاع الخاص بقوة في مشاريع استراتيجية في النفط والغاز ضروري

• تطوير برامج التوازن الاقتصادي وتحقيق أكبر استفادة من العقود التي تبرمها مؤسسة البترول الكويتية مع الجهات العالمية



التنسيق مع الجهات والمؤسسات الأكاديمية لخلق فرص تدريب واستعانة بالكوادر الأكاديمية. • ويعمل اتحاد الصناعات على تمثيل القطاع الصناعي أمام الجهات الرسمية والمؤسسات والمنشآت العربية والأجنبية.

تأثير الصناعة على الجهة

• باعتبار اتحاد الصناعات هو الممثل للقطاع الصناعي فإنه يقوم بالنظر في المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي وتقديم الدعم لهم واقتراح الحلول المناسبة والتنسيق بشأنها مع السلطة التنفيذية والجهات الحكومية. • نمو الصناعة في الكويت يتطلب من الاتحاد زيادة أنشطة الترويج للمنتجات الكويتية من خلال المؤتمرات والمعارض الصناعية محليا ودوليا. • اتحاد الصناعات معني باقتراح الانظمة واللوائح والقرارات التي تؤدي إلى رفع مستوى القطاع الصناعي ومنح الأفضلية للمنتج المحلي. • دخول القوى العاملة الوطنية إلى القطاع الصناعي يتطلب من اتحاد الصناعات إعداد الدورات التدريبية للعاملين في القطاع الصناعي والباحثين عن عمل من القوى العاملة الوطنية في هذا القطاع ورفع المستوى المهني والتقني.

مجالات التطوير لدعم الصناعة

• استحداث ضابط اتصال ضمن الهيئة العامة للصناعة لتحسين العلاقة بين اتحاد الصناعات والهيئة العامة للصناعة وسرعة الاستجابة وحل المعوقات التي تواجه الصناعيين. • استحداث نظام للخدمات السريعة fast track ضمن الهيئة العامة للصناعة بحيث يتم إنجاز الإجراءات الخاصة بالمستثمرين الصناعيين بشكل أسرع خصوصا فما يتعلق بالقطاعات الصناعية ذات الأولوية لدولة الكويت. • استحداث لائحة للمنشآت الصناعية الأفضل ضمن الهيئة العامة للصناعة مكونه من المنشآت الصناعية ذات الأهمية

تأثير الجهة على الصناعة

• التعاون مع إدارة الترويج والفرص التصديرية في عملية تنظيم المعارض والمؤتمرات الصناعية بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والمشاركة في المعارض الخارجية. • التعاون مع الهيئة العامة للصناعة من أجل وضع أسس الاقتصاد الصناعي. • دعم الهيئة العامة للصناعة في تبني رسالة تعزيز الصادرات وإحلال الواردات.

مؤسسة البترول الكويتية

تأسست مؤسسة البترول الكويتية، في العام 1980، وهي مؤسسة وطنية متخصصة في مجال النفط والغاز، وتعمل كمظلة تضم تحتها جميع أنشطة القطاع النفطي ولها تواجد عالمي، وتهدف إلى تحقيق القيمة المثلّي للموارد الهيدروكربونية الكويتية من خلال إدارة العمليات على أسس تجارية ربحية وبشكل متكامل ومستدام.

بالإضافة إلى تقديم التدريب والتأهيل للمنشآت الوطنية للتوريد لقطاع البترول ونقل الخبرات المتوفرة لدى قطاع البترول للصناعة المحلية. • التعاون مع الهيئة العامة للصناعة من أجل وضع أسس الاقتصاد الصناعي في دولة الكويت. • دعم الهيئة العامة للصناعة في تبني رسالة تعزيز الصادرات وإحلال الواردات. >>

مجالات التطوير لدعم الصناعة

• التعاون مع الهيئة العامة للصناعة من أجل ربط استراتيجية مؤسسة الكويت للبترول مع الاستراتيجية الصناعية بما يخدم القطاع الصناعي الكويتي. • دخول القطاع الخاص بمشاريع استراتيجية في النفط والغاز والصناعات المساندة لها بالإضافة للمنشآت التي تقدم

يضمن استقرار وسلسلة سير العمليات في هذا القطاع الاستراتيجي. • الصناعات المحلية تخدم صناعات النفط من خلال تقديم خدمات الصيانة والتركيب. • زيادة القيمة المضافة من الموارد النفطية من خلال تحويلها إلى مواد مصنعة تخدم الاقتصاد الوطني.

تأثير الصناعة على الجهة

• تعد الصناعات البترولية والبتروكيمياوية أكبر الصناعات في دولة الكويت من حيث القيمة المضافة. • مؤسسة البترول تزود الصناعات المحلية بالمواد الخام الأولية لصناعات مثل البلاستيك والبتروكيمياويات. • المساهمة في إقامة الصناعات المساندة للصناعات البترولية والبتروكيمياوية. • المساهمة في إقامة الخدمات المساندة للصناعات البترولية والبتروكيمياوية.

تأثير الصناعة على الجهة

• الصناعات المحلية تخدم صناعات النفط من خلال تزويدها بالمعدات ومستلزمات الإنتاج مما

الغرفة تقوم بحلقة وصل مهمة بين المصنعين وبرامج ترويج الصادرات

تأثير الصناعة على الجهة

• استكمال استراتيجية البحث العلمي في دولة الكويت مع أخذ التوجهات الصناعية المستقبلية والاحتياجات البحثية العلمية بعين الاعتبار. • المساعدة في إعداد استراتيجيات الأمن الغذائي والمائي والدوائي في دولة الكويت والتي من شأنها ضمان أمن واستقرار القطاعات المهمة في الدولة. • زيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في دولة الكويت بما يخدم الصناعة الوطنية بشكل عام وغير النفطية بشكل خاص. • استحداث آلية واضحة للترويج لمخرجات البحث العلمي وتسويقها محليا وخارجيا. • تبادل الخبرات التقنية والمعرفة المكتسبة بين قطاع الصناعة الكويتي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والعكس. • عقد السدورات التدريبية والتي تختص بالتكنولوجيا المتقدمة للمصانع الكويتية. • المشاركات الخارجية في معارض ومؤتمرات البحث العلمي ونقل الخبرات للصناعة. • البحث والتطوير كأداة وصل بين الصناعة واقتصاد المعرفة. • دعم استقطاب بعض تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة لدولة الكويت مثل الروبوتات والأطراف الصناعية والطابعات ثلاثية الأبعاد.

• نمو القطاعات الصناعية وخصوصا القطاعات التي تعتمد على الأتمتة والتقنيات الحديثة سيفتح مجالات أكبر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. • نجاح القطاع الصناعي باستخدام ابتكارات المعهد سيساهم في الترويج والتسويق لتلك الابتكارات وغيرها من مخرجات المعهد. • التوجه العام للصناعة الكويتية سيحدد توجهات البحث والتطوير في دولة الكويت. • نمو الصناعة في الكويت سيوفر بيئة جيدة للحصول على البيانات البحثية وإجراء التجارب العلمية التطويرية.

مجالات التطوير لدعم الصناعة

• تأسيس مجلس أعلى للعلوم والتكنولوجيا يقوم بتوجيه البحث العلمي وتحديد القطاعات الرئيسية على المستوى الوطني وتخصيص الموارد. • تطوير العلاقة مع القطاع الخاص الصناعي وتحديداه بإطار واضح وآلية لتسهيل قنوات التواصل والتعاون. • المشاركة مع الجهات المعنية في الدولة في تطوير لائحة الملكية الفكرية في دولة الكويت.

معهد الكويت للأبحاث العلمية

3

KAMCO
INVEST

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية

تعافي نمو الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية أبرز المؤثرات في أسعار الغاز

1 خفض إمدادات خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الروسية قفز بالأسعار في أوروبا

2 انقطاع إنتاجه العديد من منشآت الغاز الطبيعي المسال قلل العرض وزاد الطلب والسعر

3 توقعات تيسير السياسات النقدية في النصف الثاني ستدعم المستويات السعرية



أشار تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست الشركة الرائدة في إدارة الأصول والثروات والخدمات المالية في المنطقة حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في الربع الثاني من العام 2024 في ظل استمرار القضايا الجيوسياسية.

مبيناً أن ارتفاع أسعار الغاز العالمية في الربع الثاني من العام 2024 في ظل الزيادة الملحوظة في متوسط أسعار الغاز الطبيعي الشهرية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك على خلفية تعافي نمو الاقتصاد العالمي فيما يعزى جزئياً إلى المعنويات الإيجابية الناجمة عن توقعات تيسير السياسات النقدية في النصف الثاني من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا بصفة

رئيسية إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي إلى جانب انقطاع إنتاجه العديد من منشآت الغاز الطبيعي المسال. وفي أوروبا، كان نمو أسعار الغاز الطبيعي مدعوماً بإمكانية خفض إمدادات خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الروسية مرة أخرى والاضطرابات الناجمة عن توقف مركز سلبينر البحري في الترويج عن العمل، والذي يربط خطوط الأنابيب الممتدة من مصنع معالجة الغاز النرويجي في محطة نيهامنا إلى محطة إيزينغتون في المملكة المتحدة. وفقاً لموقع أويل برايس، تعتبر النرويج حالياً أكبر مورد للغاز الطبيعي على مستوى الاتحاد الأوروبي حيث توفر ما نسبته 30 في المائة من استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي. وتعد

التخفيضات الإضافية لإمدادات الغاز الطبيعي القادم من روسيا إلى أوروبا إحدى نقاط الضغط الرئيسية التي قد تتسبب في ارتفاع أسعار الغاز العالمية خلال النصف الثاني من العام 2024 على خلفية الزيادة المتوقعة في الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الاتحاد الأوروبي.

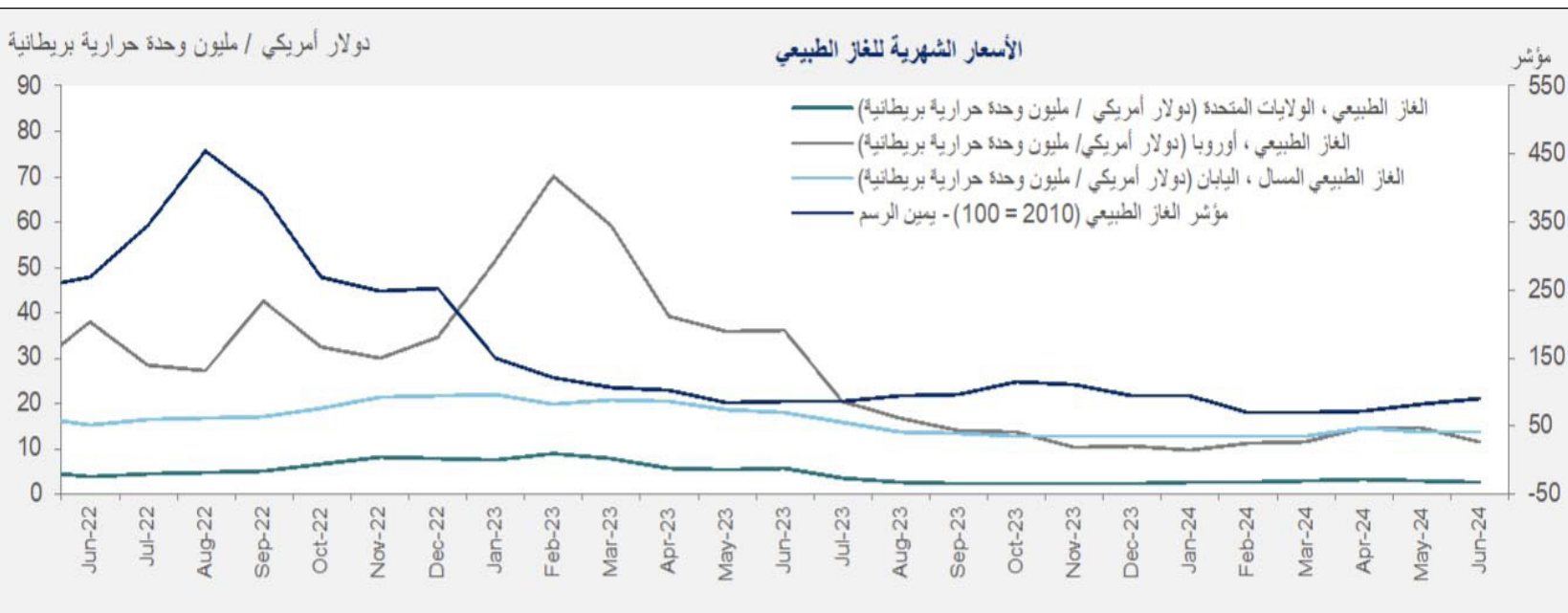
ومع استمرار الصراع الروسي الأوكراني، ما زالت تداعياته تنعكس في هيئة عدم استقرار سوق الطاقة الأوروبية والعالمية، هذا إلى جانب مساهمته في مواصلة الاتحاد الأوروبي مساعيه لقطع كافة إمدادات الغاز الطبيعي الروسية إلى دول الاتحاد الأوروبي. وحتى الآن، بين عامي 2020 و2023، انخفضت حصة روسيا في واردات الغاز

الطبيعي الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي من نسبة 50 في المائة (167 مليار متر مكعب) إلى 15 في المائة (45 مليار متر مكعب) وفقاً لشركة الأبحاث البلجيكية «بروجل». ونتيجة لذلك، زادت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي غير الروسي كنتيجة مباشرة لإعادة توازن الصراع المستمر. ووفقاً للبنك الدولي، ارتفع المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2024 ليصل 10.87 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقابل 10.35 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يونيو 2023. وبالمثل، فإنه

وفقاً للبنك الدولي، زاد المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 15 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2024 ليصل إلى 2.51 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقابل 2.18 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي الصين، لم تشهد أسعار الغاز الطبيعي تغيراً يذكر مما حد من الإقبال على شراء العقود الفورية للغاز الطبيعي المسال مرتفعة السعر، حيث شهدت الواردات عبر خطوط الأنابيب في البلاد زيادة بنسبة 17 في المائة على مدار الخمسة أشهر الأولى من العام 2024 لتصل إلى 21.85 مليون

طن متري. وانخفضت واردات الغاز الطبيعي المسال العالمية بنسبة 3.9 في مايو 2024 إلى 45 مليار متر مكعب مواصلة بذلك سلسلة التراجع التي عاصرتها صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية في أبريل 2024. وتراجعت واردات الغاز الطبيعي المسال الأوروبية بنسبة 28 في المائة على أساس سنوي (4.3 مليار متر مكعب) مسجلة انخفاضاً للشهر الحادي عشر على التوالي. وارتفع إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في آسيا خلال الربع الثاني من العام 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تزايد استهلاك الصين. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، نما استهلاك الغاز في الصين خلال شهري أبريل ومارس 2024 بنسبة 8.5 في المائة و 11 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 34 مليار متر مكعب و 36.4 مليار متر مكعب، على التوالي. وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي باستمرار انتعاش الأنشطة الاقتصادية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي في الصين

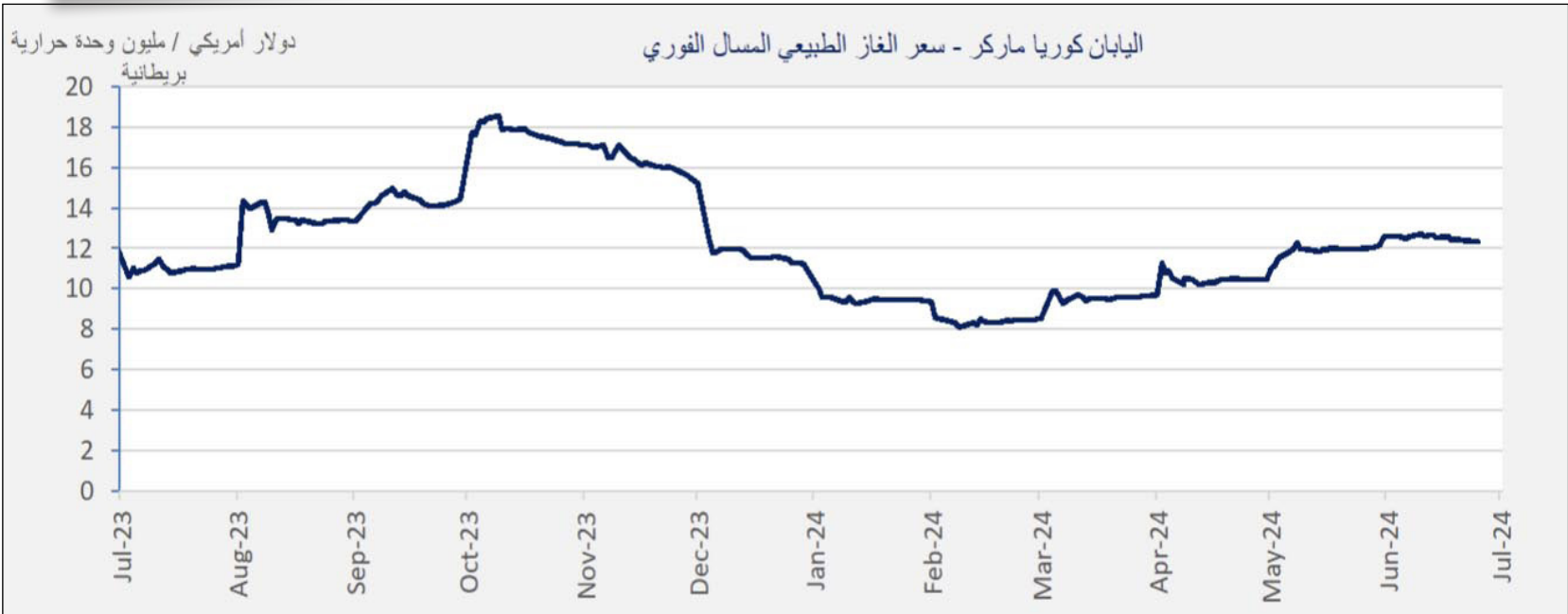
بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2024 بينما سجل إجمالي إنتاج الكهرباء في البلاد زيادة بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 5.9 مليار متر مكعب مسجلاً بذلك نمواً بوتيرة متتالية للشهر السادس عشر على أساس سنوي. في المقابل، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في اليابان وكوريا الجنوبية بوتيرة متتالية في شهري أبريل ومايو 2024. وانخفض استهلاك الغاز الطبيعي في اليابان من 5.9 مليار متر مكعب في أبريل 2024 إلى 5.4 مليار متر مكعب في مايو 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى قلة طلب قطاع توليد الطاقة بسبب اعتدال الظروف الجوية بشكل غير اعتيادي خلال هذه الفترة. كما انخفض استهلاك الغاز في كوريا الجنوبية من 3.7 مليار متر مكعب في أبريل 2024 إلى 3.3 مليار



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

KAMCO
INVEST

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية



4

الصراع الروسي الأوكراني
أثاره مستمرة على
استقرار سوق الطاقة
الأوروبي والعالمي

متر مكعب في مايو 2024، فيما يعزى أيضاً إلى تراجع طلب قطاع توليد الطاقة. واستمر الاتجاه الهبوطي الذي اتخذه استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي، إذ شهد انخفاضاً خلال شهري أبريل ومايو 2024 في ظل استمرار تدابير خفض استهلاك الغاز الطبيعي وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز. إذ انخفض استهلاك الغاز في أبريل بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي بينما شهد استهلاك الغاز في مايو 2024 انخفاضاً بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي إلى 18 مليار متر مكعب. وشهد توليد الطاقة القائمة على الغاز في الكتلة انخفاضاً بنسبة 22 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2024 وتقلص بنسبة 16 في المائة على أساس سنوي في مايو 2024، على التوالي. وشهد استهلاك الغاز الطبيعي في معظم الدول الاقتصادية الكبرى في الاتحاد الأوروبي انخفاضاً على أساس سنوي 16.1 مليار متر مكعب في مارس 2024. وأنتجت مقاطعة ألبرتا الكندية ما نسبته 60 في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد خلال شهر مارس 2024. من جهة أخرى، تقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وصول إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي المعد للتسويق إلى 103 مليار قدم مكعب يومياً (2.91 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024 ليشهد انخفاضاً بنسبة 1 في المائة من صعيد القطاعات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل حصة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة من توليد الكهرباء إلى 41 في المائة في العام 2024، مسجلة انخفاضاً هامشياً من نسبة 42 في المائة في العام 2023. أما فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هاب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 2.50 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2024 ثم يرتفع إلى 3.30 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2025 على خلفية الانخفاض المتوقع لإنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة واستمرار الطلب على صادرات الغاز

بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، ارتفع إنتاج الغاز النرويجي خلال الفترة الممتدة بين يناير وأبريل 2024 بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 44.7 مليار متر مكعب مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي في حقل ترول. وبالمقارنة، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة وهولندا بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي و32 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.8 مليار متر مكعب و 0.7 مليار متر مكعب، على التوالي. ويعزى انخفاض إنتاج الغاز في البلدين إلى نضج حقول الغاز وتقادمها. في المقابل، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 4.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 19.8 مليار متر مكعب في أبريل 2024. وبالمقارنة، شهد إنتاج الغاز في الهند نمواً بوتيرة أقوى بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 3 مليار متر مكعب خلال الفترة الماثلة. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، يمثل إنتاج حقل الغاز البحري في الهند نحو 74 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد. من جهة أخرى، سجل إنتاج الغاز الطبيعي في أستراليا، ثاني أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم في مايو 2024، زيادة بنسبة 2.7 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024 ليصل إلى 13.9 مليار متر مكعب. ➤

الطبيعي المسال التي من المتوقع أن تصل إلى رقم قياسي على أساس سنوي في العام 2025. وعلى صعيد الصادرات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال 12 مليار قدم مكعب يومياً (0.34 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024، بما يتسق مع مستوى صادرات العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزيد صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية بمقدار 2 مليار قدم مكعب يومياً (0.06 مليار متر مكعب يومياً) أو بما يعادل 18 في المائة في العام 2025 إلى 14 مليار قدم مكعب يومياً (0.4 مليار متر مكعب يومياً) على خلفية زيادة القدرة التصديرية للغاز الطبيعي المسال التي من المتوقع أن توفرها ثلاثة من أصل خمسة مشاريع قيد الانشاء حالياً لتصدير الغاز الطبيعي المسال، والتي من المتوقع أن تبدأ عملياتها التشغيلية. وشهد إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي الأوروبي في أبريل 2024 انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 15.7 مليار متر مكعب، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التراجع الحاد الذي شهده إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة وهولندا. إلا أن إنتاج الغاز الطبيعي في النرويج نما بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 10.7 مليار متر مكعب في أبريل 2024 بعد زيادة

عقود هنري هاب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 2.50 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2024 ثم يرتفع إلى 3.30 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2025 على خلفية الانخفاض المتوقع لإنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة واستمرار الطلب على صادرات الغاز

إلى 41 في المائة في العام 2024، مسجلة انخفاضاً هامشياً من نسبة 42 في المائة في العام 2023. أما فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر

مكعب يومياً) في العام 2024 ليشهد انخفاضاً بنسبة 1 في المائة من صعيد القطاعات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل حصة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة من توليد الكهرباء

دول مجلس
التعاون الخليجي

وفقاً للبيانات الصادرة عن منتدى الدول المصدرة للغاز، كانت قطر ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم في أبريل 2024، إذ بلغت صادراتها 6.4 مليون طن (8.7 مليار متر مكعب) بعد أستراليا التي صدرت نحو 6.5 مليون طن (8.84 مليار متر مكعب) من الغاز الطبيعي المسال خلال نفس الفترة. إلا أنه في مايو 2024، بلغت صادرات قطر الشهرية من الغاز الطبيعي المسال ما يقدر بنحو 8.2 مليار متر مكعب لتحل بذلك المرتبة الثالثة ضمن قائمة أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (10.5 مليار متر مكعب) وأستراليا (8.84 مليار متر مكعب). وكان هناك نشاط تعاقدى كبير في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2024 بما في ذلك إبرام اتفاقية بين قطر والصين لبناء 18 ناقلة غاز بسعة 271,000 متر مكعب لكل منها وبقيمة إجمالية تبلغ 6 مليار دولار أمريكي. كما تم توقيع 6 اتفاقيات جديدة لبيع الغاز الطبيعي المسال في مايو 2024 بما في ذلك عقد الرئيس للغاز الطبيعي المسال الذي ستصدر بموجبه الإمارات ما يقدر بنحو 0.8 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى ألمانيا لمدة 15 سنة. وبالمقارنة، فإن أربعة من أصل خمس اتفاقيات جديدة لبيع الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها في أبريل 2024 كانت مرتبطة بمشروع قلهات للغاز الطبيعي المسال في عمان بما في ذلك اتفاقية بيع وشراء لتوفير 1.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى تركيا لمدة عشر سنوات.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية – الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والإستهلاك (مليارات قدم مكعب يومياً)				
2022	2023	توقعات-2024	توقعات-2025	
100.00	104.00	103.00	105.00	الإنتاج المسوق
88.00	89.00	89.00	89.00	استهلاك
11.00	12.00	12.00	14.00	صادرات الغاز الطبيعي المسال
6.40	2.50	2.50	3.30	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

المسئول جنائياً عن جرائم غسل الأموال في ظل التشريع المصري

بقلم: الدكتور - جلال سعد عثمان - مستشار قانوني

Dr.galalsaleh59@gmail.com



العقوبات المالية التي تتصف بالجسامة وتصل في الجريمة الأصلية إلى الحكم بالغرامة التي تعادل مئلي الأموال محل الجريمة والمصادرة أو بالغرامة الإضافية التي تعادل قيمتها في حالة تعذر ضبطها المادة 14 من القانون، فإن هذه العقوبات ستنتال في واقع الأمر إما أموال الدولة، وذلك إذا ارتكبت الجريمة من شخص معنوي تساهم فيه الدولة بأي صفة، وإما أن تتال من أموال المساهمين وأصحاب الأسهم في المؤسسة المالية والذين لا صلة لهم بالجريمة ولا علاقة لهم بإدارتها، بل ولا يملكون حتى ذلك، وهو أمر إن تحقق لأدى إلى إلحاق الأذى بهم وإلى أن تتصرف آثار العقوبة إلى غير من ارتكب الجريمة وهو أمر يخل بمبدأ شخصية العقوبة. وأخيراً فإن الشارع تطلب أن تكون الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين بالشخص الاعتباري باسمه ولصالحه، وهذا الشرط قد يثير صعوبات في التطبيق، فمتى تكون بصدد جريمة ارتكبت باسم الشخص الاعتباري ولصالحه؟ وعلى سبيل المثال فإن جريمة عدم قيام مدير في أحد البنوك بواجب الاخطار عن العمليات المشبته بها، هل تعتبر في هذه الحالة مرتكبة باسم البنك؟

والواقع أن هذا الرأي لا يمكن التسليم به، للاعتبارات السابق ذكرها، ونعتقد أن الشارع المصري يقرر فحسب المسؤولية التضامنية للشخص المعنوي في الوفاء بالعقوبات المالية والتعويضات، ونرى أن نص المادة السادسة عشرة من قانون مكافحة غسل الأموال المصري، قبل تعديله بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 36 لسنة 2014م، بعيد كل البعد عن تقرير مبدأ المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي.

وعلى كل حال، وأياً كان وجه الرأي في هذا الشأن، فقد عمد الشارع المصري مؤخراً إلى تعديل المادة السادسة عشرة من قانون مكافحة غسل الأموال، وذلك بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 36 لسنة 2014، وبحيث أصبحت الفقرة الثانية من المادة المشار إليها تنص على أنه « في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية لهذا الشخص الاعتباري بالعقوبات ذاتها المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها وكانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته. ويعاقب الشخص الاعتباري بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسة ملايين جنيه، ويكون مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة التي وقعت بالمخالفة لأحكام هذا القانون قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه. ويجوز للمحكمة أن تقضي بمنع الشخص الاعتباري من مزاولة نشاطه لمدة محددة أو بإلغاء الترخيص الممنوح له بمزاولة النشاط وتأمير المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بنشر الحكم على نفقة الشخص الاعتباري في جريدتين واسعتي الانتشار ». وهكذا، أضاف الشارع المصري إلى المادة السادسة عشرة فقرة ثانية تنص بشكل واضح وصريح على معاقبة الشخص الاعتباري بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسة ملايين جنيه، وذلك بالإضافة إلى مسئوليته بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات، إذا كانت الجريمة التي وقعت بالمخالفة لأحكام القانون قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه.

وإن كان الشارع المصري قد عدل عن رفض المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، بحيث اعتنق مؤخراً مبدأ المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جرائم غسل الأموال، فإن الشارع اليمني ما زال يتبنى ذات الحكم المقرر في قانون مكافحة غسل الأموال المصري قبل تعديله بموجب القانون رقم 181 لسنة 2000م، وفي المقال القادم – بإذن الله – سنتحدث عن التوازن بين الأمن القومي وحقوق الإنسان كركن في جريمة غسل الأموال... وهل يشكل هذا القانون مساساً بحرية الأفراد أو سرية حساباتهم المالية؟

الإرادة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها وكانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته، ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة التي وقعت بالمخالفة لأحكام هذا القانون قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه. ويؤكد بعض الفقه أن التضامن الذي ورد في هذه المادة أشبه بنظام مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه ومع ذلك، يلاحظ أن المشرع المصري قد قام – بمقتضى القانون رقم 181 لسنة 2008 – بإضافة فقرة ثالثة إلى المادة السادسة عشرة من قانون مكافحة غسل الأموال، يجري نصها على النحو التالي:

وتأمر المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بنشر الحكم على نفقة الشخص الاعتباري في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار، ويجوز للمحكمة أن تقضي بوقف نشاط الشخص الاعتباري لمدة لا تتجاوز سنة) – ومفاد هذا النص أن المشرع ينظر إلى الشخص المعنوي باعتباره جانباً وليس مجرد مسئول بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به على الشخص الطبيعي، الأمر الذي يشكل تناقضاً بين الفقرتين الأولى والثانية وبين الفقرة الثالثة.

ومع ذلك، يرى بعض الفقه أن المادة السادسة عشرة. من قانون مكافحة غسل الأموال تنطوي على تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جرائم غسل الأموال. فعلى حد قول صاحب هذا الرأي، « الأصل السائد في القانون الجنائي المصري هو شخصية الجريمة والعقوبة، فلا يأخذ الشارع المصري بمسؤولية الشخص المعنوي إلا على سبيل الاستثناء. والنص الذي يقرر مسؤولية الشخص الاعتباري عن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحد أحكام قانون مكافحة غسل الأموال هو من النصوص القليلة التي خرج بها الشارع المصري على القاعدة العامة. وفي تقديرنا فإنه يجب دائماً عدم التوسع في تقرير مسؤولية الشخص الاعتباري والنظر إليها بحسبانها استثناء على الأصل وخطة الشارع قد خرجت على هذه النظرة، فالشارع استخدم أولاً تعبير « المسؤولية بالتضامن » وهو تعبير يستخدم في نطاق القانون المدني الذي يقرر أنواعاً مختلفة من المسؤولية المدنية يجوز أن يكون سببها « التضامن»، ولذلك يمكن قبول ما نص عليه الشارع بالاستناد إلى فكرة التضامن بالنسبة لما يحكم به من تعويضات. أما في نطاق القانون الجنائي، فإن تعبير التضامن في العقوبة يبدو غريباً وغير مألوف، وكان الأجدر بالشارع أن يقصره على التعويضات المدنية المحكوم بها. ومن ناحية أخرى، فإن هذه

المعنوي إذا وقع منه إخلال بواجبات وظيفته ساهم في وقوع جريمة غسل الأموال.

ثانياً: الشخص المعنوي.. وتقرير المسؤولية الجنائية الخاصة به.

ثار جدل في الفقه حول ما إذا كان الشخص المعنوي – باعتباره شخصاً قانونياً متميزاً عن ممثله – يسأل عن هذا الفعل وتوقع عليه عقوباته، أي يُنسب إليه الفعل على أساس أن صدره عن ممثله بصفته هذه يعني صدره عنه. إن يذكر بعض الفقه المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية بينما يعترف البعض الآخر بالمسؤولية الجنائية لهذه الطائفة من الأشخاص القانونية وقد انعكس الخلاف السابق على التشريعات الجنائية المقارنة حيث تتضمن بعض قوانين العقوبات بالإمارات نموذجاً النص صراحة على المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، وخلافاً لذلك لا تسلم بعض التشريعات بالمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية كقاعدة عامة كقانون العقوبات المصري إن يخلو هذا القانون من نص عام يقرر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي.

ومع ذلك، فقد ورد النص على مسؤولية الشخص المعنوي جنائياً في بعض التشريعات الجنائية الخاصة.

أما فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة غسل الأموال على وجه الخصوص فلسنا بصدد بيان الأوجه المختلفة لهذه المسؤولية من منظور التشريعات المقارنة فهذا ليس عليه مدار بحثنا وإن كنت سألقي بعض الضوء على هذه المسؤولية من منظور قانون غسل الأموال المصري.

رفض المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة الغسل:

خلفاً للاتجاه الغالب في القانون المقارن، يلاحظ أن قانون مكافحة غسل الأموال المصري، قبل تعديله بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 36 لسنة 2014م، لم يكن يقرر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جرائم غسل الأموال. ولا يغير من ذلك النص على تضامن هذا الشخص بالوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات، إذا كانت الجريمة التي وقعت بالمخالفة لأحكام هذا القانون قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه. وقد ورد هذا الحكم في المادة السادسة عشرة من قانون مكافحة غسل الأموال، التي تنص على أنه « في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري يعاقب المسئول عن

كل من توافرت لديه إحدى وسائل الاشتراك آتفة الذكر.

وإن كان الدكتور أحمد عبد الظاهر يعتقد أن كل من التحريض والاتفاق يلعب دوراً محدوداً في نطاق جريمة غسل الأموال، وأن المساعدة هي الوسيلة الغالبة للاشتراك في جريمة غسل الأموال.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا لو ارتكب الشخص الطبيعي الجريمة لحساب شخص معنوي؟ أو ما يطلق عليه بمسؤولية ممثلي الشخص المعنوي. لا يثور أدنى خلاف في أن ممثل الشخص المعنوي الذي اقترف السلوك الإجرامي، يُسأل عنه كما لو كان قد ارتكبه لحسابه الخاص وتوقع عليه العقوبات المقررة قانوناً لمرتكب الجريمة. وهذا القول ليس مقصوداً به فحسب التشريعات التي تعترف بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، وإنما يصدق كذلك على التشريعات التي لا تقر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي كقاعدة عامة.

ومما يدل على هذه الوجهة الصحيحة من النظر نص المادة 1/16 من قانون مكافحة غسل الأموال المصري على أنه « في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون. إن ثبت علمه بها وكانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته..

غير أن بعض الفقه انتقد هذا النص ووصفه بالغموض وعدم التحديد ذلك أن تعبير (الإخلال بواجبات الوظيفة هو تعبير سائد في نطاق المسؤولية التأديبية غير أنه لا يصلح دون شك لأن يكون هو قوام الركن المادي في جريمة من الجرائم فمن المقرر أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يحول دون أن يكون النص غامضاً أو غير محدد أو مترامياً في نطاقه وإنما يجب تحديد الفعل الإجرامي تحديداً واضحاً لا ليس فيه «وفي تقديرى» أن النص آنف الذكر لا شأن له بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، وإنما يتعلق فحسب بالمسؤولية الجنائية لممثل الشخص المعنوي الذي يرتكب الجريمة باسم الشخص المعنوي ولحسابه. صحيح أن صياغة النص جاءت غير دقيقة بحيث تتحدث عن الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري، ومع ذلك لا يجوز الوقوف عند حرفية النص، والاعتقاد بأن المشرع يقرر – بهذا النص – المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، فالشخص المعنوي لا يرتكب الجريمة بنفسه وإنما يرتكبها بواسطة شخص طبيعي بمثله وقد أراد المشرع فحسب أن يعاقب المسئول عن الإرادة الفعلية للشخص

أولاً: الشخص الطبيعي:-

القاعدة القانونية أن لا يُسأل جنائياً غير الإنسان ذلك أن الإرادة لها أهمية جوهرية في النظرية العامة للجريمة إذ هي قوام الركن المعنوي، وهي عنصر في الفعل الإجرامي. والإرادة لا تكون إلا للإنسان فالقانون لا يعتد بالإرادة إلا إذا كانت واعية، ومن ثم كان مستحيلاً أن تتوافر أركان الجريمة والمسؤولية بالنسبة لغير الإنسان.

غير أن الشخص الطبيعي قد يرتكب الجريمة متصرفاً باسمه ولحساب نفسه وقد يرتكبها بإسم شخص معنوي ولحسابه. وهنا يثور التساؤل عن المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي في هذه الحالة كما يثور التساؤل عن مدى المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي. وهكذا، يغدو من الطبيعي أن نتحدث أولاً عن مسؤولية الشخص الطبيعي، ثم ندرس مدى مسؤولية الشخص المعنوي عن جريمة غسل الأموال وذلك على النحو التالي:

أولاً: ارتكاب الشخص الطبيعي لجريمة الغسل لحسابه الخاص.

من المسلم به أن الأدوار التي يقوم بها الجناة في سبيل الجريمة الواحدة تتفاوت من حيث درجة أهميتها في نجاح المشروع الإجرامي أي من حيث قدر مساهمة كل منهما في تحقيق الجريمة، فإذا كانت جميعها لازمة فإن بعضها أكثر أهمية من بعض، وهكذا درج الفقه الجنائي على التمييز بين الفاعل والشريك فما مسئولية الفاعل هنا في جريمة غسل الأموال وما مسئولية الشريك؟

أما عن مسؤولية الفاعل

وهذه المسؤولية لا تتأثر أدنى صعوبة باعتبار أن الفاعل أو المساهم الأصلي في الجريمة هو الشخص الذي قام بدور رئيسي في ارتكابها. أي الذي اقترف السلوك الإجرامي بنفسه والمتحمل في تحويل الأموال من بلد إلى آخر أو اكتسابها أو تمويه مصدرها أو حيازتها أو استخدامها.

غير أن المسألة ليست بهذه السهولة لأن جريمة غسل الأموال من الجرائم التي تتسم بالتعقيد والصعوبة. لذا فمن النادر أن يرتكب هذه الجريمة شخص بمفرده وإنما يتعاون على ارتكابها عدة أشخاص بحيث يتقاسم هؤلاء الأشخاص المشروع الإجرامي فهل يُعد هؤلاء جميعاً مساهمين أصليين في الجريمة؟

والجواب بالإيجاب وحده هو الصحيح لأنه طبقاً للقواعد العامة في المساهمة الجنائية إذا ارتكب عدد من الأشخاص معا الفعل الإجرامي عوقب كل منهم كفعل للجريمة.

ولكن قد يتصور أن يسهم بعض الأشخاص في عملية الغسل دون أن يتوافر لديهم العلم بالطبيعة غير المشروعة للأموال – فما الحكم في ذلك؟

في هذه الحالة يكون هؤلاء حسنى النية، ولا يمكن بالتالي مساءلتهم عن جريمة غسل الأموال ولكن يسأل عن هذه الجريمة من استغل حسن نيتهم.

وقد يسهم بعض الأشخاص في ارتكاب المشروع الإجرامي للغسل ويكون ذلك راجعاً إلى إهمال أو عدم اكتراث من جانبهم وهنا طبقاً للاتجاه السائد في القانون المقارن، لا يجوز مساءلة هؤلاء عن جريمة غسل الأموال، إذ تستلزم هذه الجريمة توافر ركن العمد أو القصد الجنائي وبحيث لا تقع هذه الجريمة بوصف الخطأ أو الإهمال وإن كان يمكن مساءلة هؤلاء عن إحدى الجرائم الملحقه بغسل الأموال على ما سنرى لاحقاً.

أما عن مسؤولية الشريك:

فقد جاء قانون غسل الأموال المصري خلواً من النص على مسؤولية الشريك في جريمة غسل الأموال ومن ثم ينبغي تطبيق القواعد العامة في قانون العقوبات وطبقاً للمادة 40 من قانون العقوبات المصري « يُعد شريكاً في الجريمة: أولاً: كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض. ثانياً: من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقت بناء على هذا الاتفاق. ثالثاً: من أعطى الفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو الآلات أو أي شئ آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها».

وبناء عليه يعد شريكاً في جريمة غسل الأموال



بالشراكة بين «زين» ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع والتعاون مع «مول العاصمة»

انطلاق مُعسكر «وطن الابتكار» الثاني لتعزيز مهارات الشباب التقنية



سنوات في عدد من المواضيع التقنية، مما خلق جواً تعليمياً مُميزاً امتزجت فيه المتعة والفائدة. وتندرج هذه الشراكة بين زين ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع و«مول العاصمة» تحت مظلة مبادرة «وطن الابتكار»، والتي تشمل جميع مبادرات وجهود زين لدعم الإبداع وتعزيز المهارات التقنية وتمكين ريادة الأعمال في المجتمع، وبالأخص في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) التي أصبحت من أولويات ومُتطلبات أسواق العمل الحديثة.

العمرية الشابة. وتُغطّي ورش العمل مبادئ وأساسيات مجموعة من المواضيع التقنية المهمة، مثل التصميم الرقمي والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتقنيات الواقع المعزّز، وعلوم الروبوتات والبرمجة، والإلكترونيات، والهندسة الميكانيكية والإلكترونية والبرمجية، وغيرها. وتحت إطار هذه المبادرة، نظّمت زين مُعسكراً مُماثلاً لأبناء وبنات موظفي زين، استضافه مركز زين للابتكار (ZINC) بمقر الشركة الرئيسي بالشويخ على مدى يومين، حيث قدّم تجارباً تفاعلية مُميزة لأبناء الموظفين من 5-13



من المُختصين والخُبراء من مُدرّبي مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع المعتمدين، وتم تصميم هذه الدورات بإطار تعليمي خارج عن المألوف يتسم بأساليب مُتجددة غير تقليدية وممتعة لتكون جاذبة للفئات

هيا المانع، ومسؤولي «مول العاصمة»، وشهدت انطلاقة المعسكر تجاوباً إيجابياً رائعاً من قبل المشاركين الذين استغلوا هذه الفرصة لتعلّم مهارات تقنية ورقمية جديدة حفّزت شغفهم بالتكنولوجيا. يستهدف مُعسكر «وطن الابتكار» الأطفال والشباب من أعمار 7-14 سنة، حيث يُقدّم مزيجاً من الدورات التدريبية وورش العمل التفاعلية يومياً في الطابق الأرضي من «مول العاصمة»، ولا تتجاوز مدة كل ورشة الساعتين، ويمكن للمُهتمين التسجيل في الورشة التي يختارونها مباشرة من غير الحاجة لموعد مُسبق. ويُشرف على المبادرة ويديرها عدد

بالشراكة بين زين ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع - أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، وبالتعاون مع «مول العاصمة»، انطلق مُعسكر «وطن الابتكار» التدريبي الصيفي للعام الثاني على التوالي بهدف الاستثمار في طاقات ومهارات الشباب التقنية عبر عددٍ من ورش العمل التفاعلية يومياً خلال الفترة من 15-21 يوليو الجاري. حضر حفل الافتتاح مدير عام مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ندا الديحاني، ومدير إدارة العلاقات المؤسسية في زين الكويت حمد المصبيح، وخبير الابتكار وريادة الأعمال في زين الكويت



تعريزا للتجربة المصرفية الرقمية لدى العملاء

«بيتك» يواصل ريادته في ابتكار الحلول المالية الرقمية

- إطلاق بنك «تم» الرقمي.. وهو أول بنك إسلامي رقمي في الكويت
- منصة «زاهب» للدفع الإلكتروني وخدمة «التمويل أون لاين» للشركات نالت تقدير التجار



حسابات بالعملة الرئيسية من خلال «KFHonline» بعد ان كان متاحا فقط في الفروع، فيما تم الربط مع خدمات WU مما يتيح لعملاء «بيتك» استخدام ويسترن يونيون للتحويلات الدولية من خلال التطبيق، وكذلك يوفر «بيتك» خدمة فتح حساب توفير بالعملة الأجنبية من خلال تطبيق الموبايل.

ويوفر «بيتك» لعملائه عدة خدمات للبطاقات المصرفية حيث أصبح بإمكان العميل إيقاف بطاقته المصرفية مؤقتاً وإعادة تشغيلها، كما يمكنه الاطلاع على نقاط مكافآت «بيتك» وكذلك يمكنه الحصول على معلومات البطاقة كاملة من خلال تطبيق بيتك KFH Online. كما نجح «بيتك» في تطوير خدمة تحديث البطاقة المدنية للعميل والمصادقة، دون الحاجة إلى البطاقة البلاستيكية. وأصبح بإمكان العملاء الآن تحويل رصيد البطاقة مسبقة الدفع إلى حسابهم الخاص.

وأطلق «بيتك» منصة «زاهب» للتجار ليتمكن العملاء من الشركات من الدفع عن طريق إنشاء روابط دفع وQR من دون الحاجة إلى أجهزة نقاط البيع.

ونجح «بيتك» في إطلاق بطاقات الخصم المباشر للشركات للاستخدام الحكومي، حيث قدم 3 منتجات جديدة لبطاقات السحب الآلي مع مجموعة واسعة من المزايا لاستخدامها من قبل العملاء من الشركات، أبرزها إصدار بطاقة K-Net للاستخدام على نقاط الدفع الحكومية فقط K-Net.



اطبع بطاقتك في 3 دقائق

تجربة رقمية سبّاقة تختصر عليك الوقت والجهد

يواصل بيت التمويل الكويتي «بيتك»، ريادته في طرح الخدمات والحلول المالية الرقمية فائقة الجودة، مع تطوير البنية التحتية التكنولوجية ووسائل وآليات تقديم الخدمات التقنية التي يحصل عليها العملاء عبر منصات «بيتك» المختلفة وفروعه الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية، ضمن جهوده في قيادة التحول الرقمي للقطاع المصرفي، وتعزيز مكانته ليكون الأول والاكثر جودة في هذا المجال.

كما يعزز «بيتك» استثماره في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، والحوسبة السحابية، وهندسة البيانات، والتكنولوجيا المالية FinTech، والتصميم الرقمي للمنتجات، وقواعد الامن السيبراني، ونجح في تحويل عدد كبير من العمليات والوظائف من النظام اليدوي إلى الآلي باستخدام تطبيق أتمتة العمليات روباتياً RPA، مما يزيد الاستفادة من الموارد بشكل أفضل، ويعزز الكفاءة الإنتاجية، ويقلل وقت استلام الخدمة للعملاء، وتحقيق رضاهم وتعميق ثقتهم وتعزيز تجربتهم المصرفية. ويوفر KFHonline على تطبيق الموبايل وعلى الموقع الإلكتروني أكثر من 150 خدمة مصرفية، كما تتيح أجهزة XTM وفروع بيتك الذكية KFH GO نحو 50

إعادة إصدار

بطاقتك الائتمانية ومسبقة الدفع فوراً من خلال أجهزة الطباعة الفورية

1

تحويل الاموال مع ويسترن يونيون وفتح حساب بالعملة الاجنبية عبر «التمويل أون لاين»

انفرد «بيتك» بإطلاق الخدمات الرقمية كأول بنك في الكويت

- خدمة التعرف على السمات البيومترية للوجه في الفروع
- الخدمات النقدية الطارئة رقمياً
- خدمات رقمية استثنائية لحساب الذهب (بيع، شراء، توصيل، تخزين وإهداء)
- منصة «زاهب» الرقمية
- خدمة الطباعة الفورية لبطاقات الائتمان والدفع المسبق لأول مرة في الشرق الأوسط
- خدمة التحويل من بطاقات مسبقة الدفع إلى الحساب
- التحويل الفوري إلى تركيا من خلال شبكة Ripple
- خدمة إيداع الشيكات من خلال KFHonline
- خمس محافظ رقمية لتسهيل الدفع الإلكتروني: (Apple Pay, Google Pay, Fitbit Pay, Garmin Pay, Samsung Pay)
- المنتجات الرقمية المبتكرة
- بنك (تم) الرقمي
- تطبيق بيتك KFH Online - الشركات
- أتمتة نموذج الإفصاح المالي



KFH go

تجربة مصرفية سهلة

اكتشف جيلاً جديداً من الخدمات المصرفية

تنظمه «لويك» بالتعاون مع جامعة «بابسون» للعام التاسع على التوالي

بنك الكويت الوطني يدعم برنامج «كن» لريادة الأعمال



مشاركة واسعة من الطالبات والطلبة أعمارهم بين 12 و16 عاماً ويستمر البرنامج لمدة خمسة أسابيع

وتمنحهم الفرص التي يستحقونها للانطلاق نحو آفاق أوسع. ويستمر البرنامج لغاية 15 أغسطس، حيث يستفيد الطلبة من دورات تدريبية على أيدي مشرفين ومدربين محترفين من ذوي خبرة في برامج الريادة المجتمعية، كما سيشاركون في عدد من الحلقات النقاشية مع المختصين، وورش عمل افتراضية. وسيختتم البرنامج بمسابقة لتقييم مشاريع الطلبة، وعرضها على لجنة التحكيم لاختيار أفضل ثلاثة مشاريع ضمن معايير الجودة والتميز والابتكار.

المشورة والتدريب للمشاركين إلى جانب دوره في اختيار المشاريع والمبادرات الفائزة. ويلتقي هذا البرنامج مع توجه البنك الهادف إلى دعم الشباب، وفتح المجال أمامهم ليرتقوا بمعرفتهم ويوسعوا آفاق مداركهم، وذلك من خلال دعم مشاريعهم الهادفة إلى خدمة وتطوير مجتمعاتهم وإيجاد الحلول لعدد من البرامج البيئية والصحية والتعليمية وغيرها من الشؤون المجتمعية وتقديم البرامج التدريبية التي يوفرها بنك الكويت الوطني التي تستثمر بالكفاءات

في هذا البرنامج إلى جانب خبراء من الشركات والمؤسسات المشاركة بهدف تقديم التدريب والخبرة والمشورة اللازمة للمشاريع المتنافسة. وتأتي هذه الرعاية في إطار شراكة البنك الوطني الاستراتيجية مع لويك وحرصه على توفير الدعم للشباب وإتاحة الفرصة امامه للثقة بأفكاره وبلورتها إلى مشاريع مفيدة للمجتمع. وتتمثل مشاركة بنك الكويت الوطني في هذا البرنامج من خلال تقديم رعايته للبرنامج وكمشاركة في اللجنة التحكيمية والتوجيهية للمدرربين، حيث يقدم

القيادة والابتكار بمشاريع تخدم تقدم المجتمع، كما أنه يأتي في إطار التزام بنك الكويت الوطني تجاه الشباب ودعمهم في مسيرتهم للقيام بدور فاعل في المستقبل. ويشهد البرنامج مشاركة واسعة من الطالبات والطلبة أعمارهم بين 12 و16 عاماً ويستمر لمدة خمسة أسابيع، ويتخلله جلسات تدريب ونقاشات ومحاضرات أون لاين وورش عمل افتراضية. تهدف إلى نشأة وتعزيز برامج اجتماعية رائدة في الكويت. ويشارك قياديين من بنك الكويت الوطني

انطلق برنامج «كن» لريادة الأعمال الاجتماعية برعاية بلا تينية من بنك الكويت الوطني وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية للبنك مع مؤسسة لويك التطوعية. وتنظم لويك هذا البرنامج للعام التاسع على التوالي بالتعاون مع جامعة «بابسون» وقد جرى افتتاح في الجامعة الأمريكية في الكويت بحضور ممثلين من بنك الكويت الوطني ومؤسسة لويك. ويشارك في البرنامج 44 طالباً وطالبة. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الطلاب من خلال تحفيزهم على

KIB يختتم حملته السنوية للتبرّع بالدم بالتعاون مع بنك الدم المركزي الكويتي

• تجسيدا لالتزام البنك بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات



التغيير الذي يحدث على مستوى المجتمع ككل. وتجدر الإشارة إلى أن KIB يواصل إطلاق والمشاركة في كافة أشكال الحملات والفعاليات المجتمعية ذات التأثير الحيوي في أفراد المجتمع. ويتمتع البنك بسجل حافل من المبادرات المتقدمة في مجال العمل التطوعي، في إطار برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية على الصعيدين، الداخلي والخارجي، ويشمل ذلك مبادرات التوعية بالصحة والوقاية النفسية والبدنية، والفعاليات الرياضية، وكذلك تمكين الكوادر الطبية من الشباب الكويتي، إلى جانب المساهمات الإنسانية المحلية والإقليمية والمشاركات الوطنية في المجالات ذات الصلة.



عبدالله الخميس

عام، وذلك من خلال حرصهم المستمر على التطوع والتبرع بالدم، لافتاً إلى أن ذلك يعكس إدراكهم لأهمية دور كل فرد منهم في تحقيق النجاح لأي مبادرة مجتمعية تطوعية وحجم

ونحن نعتبرها دافعاً مهماً لاتباع أسلوب حياة صحي يؤدي إلى تحسين الصحة البدنية للمشاركين». وأشاد الخميس بالدور الفعال الذي يقوم به موظفو KIB لدعم وإنجاح هذه الحملة كل

والإنسانية. وبهذه المناسبة، قال عبدالله الخميس، من إدارة التسويق ووحدة الاتصال المؤسسي: «نحن في KIB نحرص على تنظيم حملة التبرّع بالدم وتشجيع الموظفين من كافة الإدارات على المشاركة فيها، وذلك في إطار التزامنا برفع مستوى الوعي الصحي والمجتمعي ونشر ثقافة الصحة العامة، تماشياً مع أهداف برنامج البنك المجتمعي، وكذلك من أجل المساهمة في دعم بنك الدم بما يلزم لتأدية دوره الحيوي في سد حاجة المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية المستمرة لتأمين كميات فائضة من الدم لمرضاها». وأضاف: «إن عمليات التبرع بالدم تساعد على تنشيط الدورة الدموية والوقاية من الأمراض،

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن اختتام فعاليات حملته السنوية للتبرّع بالدم، والتي كان قد أطلقها بالتعاون مع بنك الدم المركزي الكويتي تحت شعار «تبرّعكم ينقذ حياة»، وذلك في إطار استراتيجيته الشاملة للمسؤولية الاجتماعية، والتي تتبني في جوهرها أفضل الممارسات المؤسسية المستدامة، إضافة إلى كونها تجسيدا لالتزام البنك بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). وقد تم تنظيم هذه الحملة الحيوية في المقر الرئيسي للبنك وشهدت مشاركة عدد كبير من موظفيه الذين تطوعوا للتبرع بدمهم، بهدف المساهمة في تحقيق أهداف الحملة الصحية

«الأولى للوقود» تحقق إنجازاً بحصولها على شهادات الجودة الثلاث «الآيزو»



عبد الحسين السلطان في الوسط يحتفي بشهادات الجودة الثلاث الآيزو

الخدمات المميزة لعملائنا الكرام. حيث أكد رئيس مجلس الإدارة للشركة المهندس عبدالحسين السلطان، قائلاً: «أنّ الحصول على مثل هذه الشهادات من الشركة العالمية المتخصصة يدل على مدى اهتمامها بالجودة والحفاظ على صحة وسلامة العملاء، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة والاهتمام بكل ما يحيط بمحطات التزود بالوقود».

وأضاف السلطان أن «الأولى» تعمل جاهدة للتميز بخدماتها من أجل مستقبل مستدام أفضل في توفير بيئة نظيفة لإرضاء العملاء وتطبيق أفضل التقنيات ومواكبة آخر التطورات التي تتماشى مع المستويات العالمية للمحافظة على إدارة وضمان الجودة والصحة والسلامة وبيئة العملاء والمحطات .

«وأختتم كلمته بشكر الأقسام والدوائر التي ساهمت بجهودها في إنجاز تطبيق النظام و تمنى السير في خطوات متطورة ومتقدمة في السنوات القادمة في مجال البيئة والصحة والسلامة.

حصلت شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود على شهادات الجودة الثلاث الآيزو، الخاصة بمعيار إدارة الجودة والبيئة والصحة والسلامة، من شركة ITS، الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات المتكاملة بمنح شهادات عالمية وذات سمعة دولية. حيث نالت مكانتها كواحدة من أنجح الشركات الدولية والاستثمارية التي تأسست في عام 1981.

وتعد هذه الشهادات العالمية ضمن نتيجة تضافر وتعاون جهود كافة الإدارات في الشركة لتترجم تطلعات الأولى للوقود بحرصها على تطبيق أعلى معايير إدارة الجودة، وإدارة البيئة وإدارة الصحة والسلامة (iSo 9001، iSO 14001، iSO 45001)، التي تمثل اهم العناصر في مسيرة الشركة نحو المزيد من التقدم والتطوير على نطاق عالمي في كافة القطاعات، إذ تمثل هذه الشهادات حافز كبير لنا للاستمرار في إدارة وتطوير جميع محطات الوقود كافة وتقديم أحدث

حصة المصارف الإسلامية من الائتمان في الإمارات ترتفع إلى 21 %

ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية بنسبة 1.1 % خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري ليصل إلى 433.7 مليار درهم في نهاية شهر أبريل الماضي أي ما يمثل نحو أكثر من 21 % من إجمالي قروض وتسهيلات القطاع المصرفي المجمع حتى ذلك التاريخ.

وأظهرت بيانات المصرف المركزي، نمو استثمارات البنوك الإسلامية 9.8 % خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري لتصل إلى 145.7 مليار درهم.

وتوزعت استثمارات المصارف الإسلامية بواقع 18.5 مليار درهم في سندات الدين أي الأوراق المالية التي تمثل ديون على الغير، و2.3 مليار في الأسهم، و113.8 في السندات المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق، و11.1 في استثمارات أخرى.

وبلغت قيمة أصول المصارف الإسلامية العاملة في السوق المحلي وفق بيانات المركزي لشهر أبريل 737.4 مليار درهم تمثل ما نسبته 17.16 % من أصول القطاع المصرفي، فيما وصلت أصول المصارف التقليدية إلى 3.559 تريليون درهم نهاية أبريل.

وفيما يخص الودائع، فقد ارتفعت لدى البنوك الإسلامية بنسبة 7.4 % خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري

ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية بنسبة 1.1 % خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري ليصل إلى 433.7 مليار درهم في نهاية شهر أبريل الماضي أي ما يمثل نحو أكثر من 21 % من إجمالي قروض وتسهيلات القطاع المصرفي المجمع حتى ذلك التاريخ.

وأظهرت المؤشرات المصرفية حسب نوعية المصارف «تقليدية وإسلامية» للبنك المركزي الإماراتي، ارتفاع الائتمان الممنوح من المصارف التقليدية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أبريل 4.3 % إلى 1.629 تريليون درهم، وفقاً لوكالة أنباء الإمارات «وام» .

وبلغت قيمة أصول المصارف الإسلامية العاملة في السوق المحلي وفق بيانات المركزي لشهر أبريل 737.4 مليار درهم تمثل ما نسبته 17.16 % من أصول القطاع المصرفي، فيما وصلت أصول المصارف التقليدية إلى 3.559 تريليون درهم نهاية أبريل.

وفيما يخص الودائع، فقد ارتفعت لدى البنوك الإسلامية بنسبة 7.4 % خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري

التحويلات المالية عبر بنوك الإمارات تتخطى 6 تريليونات درهم خلال 4 أشهر



وفي فبراير نحو 106.74 مليار درهم على 1.837 مليون شيك، وخلال مارس 112.62 مليار درهم على 1.855 مليون شيك، و92.9 مليار درهم على 1.66 مليون شيك خلال أبريل. وكشفت الإحصائيات الصادرة،

باستخدام صورها منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أبريل تخطت 421.74 مليار درهم على أكثر من 7.32 مليون شيك. وبلغت قيمة الشيكات المتداولة خلال يناير 109.47 مليار درهم على أكثر من 1.96 مليون شيك،

تجاوزت قيمة التحويلات المالية التي نفذها القطاع المصرفي المحلي عبر نظام الإمارات للتحويلات المالية حازر 6 تريليونات درهم خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، ووفق إحصائية العمليات المصرفية حتى نهاية أبريل الماضي، فقد ارتفعت التحويلات المالية عبر بنوك الإمارات بنسبة تجاوزت 20 % لتصل إلى 6.12 تريليون درهم خلال أربعة أشهر مقارنة بنحو 5.1 تريليون درهم خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وتوزعت التحويلات المالية بنحو 3.84 تريليون درهم للتحويلات التي نفذتها البنوك، ونحو 2.28 تريليون للتحويلات المنفذة عبر المتعاملين. وفيما يخص الشيكات، فقد أظهرت بيانات المصرف المركزي أن قيمة الشيكات المتداولة

11.1 مليار درهم تمويلات الإمارات للقطاع الصناعي



من العام الجاري. وفي قطاع التكنولوجيا المتقدمة، بلغ إجمالي التمويلات 532 مليون درهم، الأمر الذي يتماشى مع هدف المصرف في تسريع اعتماد التقنيات المتطورة وترسيخ مكانة الإمارات بصفتها مركزاً رائداً للابتكار والتقدم التكنولوجي.

وحصل قطاع الطاقة المتجددة على تمويلات بقيمة 833 مليون درهم، ما يعكس التزام المصرف بدعم مشاريع الطاقة النظيفة والمساهمة في بناء الاقتصاد المستدام لدولة الإمارات، علاوة على ذلك، بلغت تمويلات قطاع الأمن الغذائي 148 مليون درهم بما يدعم توجه الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستدامة في إنتاج الغذاء.

ووصل إجمالي تمويلات المشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة خلال النصف الأول من العام إلى 980 مليون درهم، ما يؤكد دور المصرف في تعزيز ريادة الأعمال ودعم نمو الشركات الصغيرة في دولة الإمارات.

وحقق برنامج ضمان التمويل، بالتعاون مع المصارف التجارية الشريكة، نمواً ملحوظاً، حيث بلغت تمويلات البرنامج 343 مليون درهم خلال النصف الأول من العام.

وقال سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية: «تأتي مساهمتنا الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي للدولة انعكاساً لتركيز المصرف الاستراتيجي على تقديم حلول مالية مبتكرة، بما في ذلك تمويل المصارف الرأسمالية للمشاريع الصناعية الكبرى ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر».

وتابع: تسهم جهودنا في دعم اعتماد الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة بترسيخ دور المصرف في تعزيز النمو الصناعي المستدام لدولة الإمارات.

وصرح أحمد محمد النقيبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية: «وصل إجمالي تمويلات المصرف خلال النصف الأول من عام 2024 إلى 3.6 مليار درهم، حيث تسلط هذه النتائج المهمة الضوء على التزامنا بتحقيق مهمتنا الاستراتيجية في تعزيز النمو الاقتصادي والنهوض بالمشهد الصناعي الوطني».

وخلال النصف الأول من عام 2024، بلغ حجم تمويلات المصرف للقطاع الصناعي مليار درهم، وهو ما يمثل 54 % من إجمالي تمويلاته خلال الأشهر الـ6 الأولى

حقق مصرف الإمارات للتنمية، نتائج متميزة للنصف الأول من عام 2024 مع تسجيل زيادة كبيرة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي للدولة.

ووصل إجمالي التمويلات التي قدمها المصرف منذ إطلاق استراتيجيته الجديدة في إبريل 2021 إلى 11.14 مليار درهم، ما يؤكد التزامه بدعم القطاعات الحيوية ذات الأولوية الوطنية، وفقاً لموقع «الخليج» وأسهمت هذه التمويلات في رفع مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي لدولة الإمارات لتصل الآن إلى 5.5 مليار درهم.

ونجح المصرف في دعم تمويل المصارف الرأسمالية لمشاريع صناعية بلغت قيمتها الإجمالية 48 مليار درهم، ومشاريع جديدة بقيمة 14 مليار درهم، ومشاريع استثمار أجنبي مباشر بقيمة 6.8 مليار درهم، ما يعزز مكانة دولة الإمارات باعتبارها مركزاً عالمياً للتكنولوجيا والصناعات المتقدمة.

وشملت مساهمة المصرف كذلك توفير 22000 فرصة عمل في القطاع الصناعي في دولة الإمارات من خلال المشاريع الصناعية التي يدعمها المصرف، ما يعكس التزامه بتوفير الوظائف وتنمية الأعمال.

رئيس الفيدرالي الأميركي: لا ركودا اقتصاديا في الولايات المتحدة



جيروم باول

استبعد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول دخول اقتصاد الولايات المتحدة في ركود أو مواجهة اضطرابات اقتصادية كبيرة خلال الفترة المقبلة.

وأضاف باول خلال حديثه في اجتماع للنادي الاقتصادي في واشنطن، أن سيناريو مواجهة الاقتصاد الأميركي أزمة نتيجة معدلات الفائدة المرتفعة «غير مرجح على الأغلب».

وأوضح أن قراءات التضخم الأميركي الثلاث خلال الربع الثاني من هذا العام أظهرت «مزيدا من التقدم» في إعادة وتيرة زيادات الأسعار إلى هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%.

وعلى الأرجح لن يتحدث باول علانية حتى مؤتمره الصحافي بعد اجتماع البنك المركزي الأميركي لتحديد مصير الفائدة في 30-31 يوليو.

ومن المقرر أن يتحدث محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي كريستوفر والر وأدريانا كوغلر، بالإضافة إلى كبار مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي الآخرين هذا الأسبوع، وهي تعليقات قد تلقي مزيداً من الضوء على تفكير البنك المركزي ومداولاته.

ويقتررب التضخم من هدف البنك المركزي البالغ 2%، ويشعر صناع السياسات بقلق متزايد بشأن تباطؤ الاقتصاد أكثر مما ينبغي، والتسبب في ارتفاع معدل البطالة.

ونظراً لما يعتقده صناع السياسات على نحو متزايد من مجموعة متوازنة من المخاطر، فقد يستخدمون تعليقاتهم النهائية قبل اجتماع هذا الشهر، إما للإشارة إلى أن تخفيضات الفائدة أصبحت وشيكة أو لشرح السبب وراء عدم تبرير البيانات الأخيرة التحول إلى سياسة نقدية أكثر تيسيراً.

ويميل الرهان بين المستثمرين بقوة نحو قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض الفائدة في سبتمبر، ومن الممكن أن توفر التغييرات في بيان السياسة في يوليو إشارة قوية على ذلك من خلال تحديث كيفية وصف التضخم وتقييم مدى مساهمة البيانات الأخيرة في تعزيز ثقة صناع السياسات في انحسار نقشي التضخم نقلاً عن «فوربس».

سهم «أبل» الخيار الأفضل لدى مورجان ستانلي

صعد سهم أبل 2.5 % إلى أعلى مستوى له على الإطلاق اليوم الإثنين بعد أن رفع مورجان ستانلي سعره المستهدف لسهم الشركة المصنعة لهواتف آيفون وصنفته بوصفه الخيار الأفضل.

وعزا مورجان ستانلي ذلك إلى الجهود التي تبذلها أبل في مجال الذكاء الاصطناعي بهدف زيادة مبيعات الأجهزة.

وفيما عد خطوة للحاق بشركة جوجل التابعة لألفابت وأوبن.أي.آي المدعومة من مايكروسوفت، كشفت الشركة المصنعة لأجهزة آيباد الشهر الماضي عن «أبل إنتليجنس» وحثت عملاءها على تحديث أجهزتهم للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة.

وصعد سهم أبل إلى 236.30 دولار، لتبلغ القيمة السوقية للشركة نحو 3.62 تريليون دولار، وهي الأعلى في العالم.

وقفز سهم أبل بنحو 20 % منذ بداية العام. وقال محللون في مورجان ستانلي «أبل إنتليجنس حافز واضح لتعزيز مبيعات آيفون وآيباد».

ورفع مورجان ستانلي، الذي توقع في وقت سابق أن تباع أبل ما بين 230 مليون و235 مليون هاتف آيفون في كل من العامين المقبلين، سعره المستهدف لسهم الشركة إلى 273 دولارا من 216 دولارا.

التباطؤ الاقتصادي يرغب الصينيين على خفض مستوى معيشتهم

واشنطن وبكين.

غير أن معظم الصينيين يتمسكون بالتفاؤل على المدى البعيد، مؤكدين ثقتهم خصوصا في الطاقات الصينية في مجال الإبداع.

ورأت لي شياوجينغ: «حين كنت شابة عشرينية متخرجة من الجامعة، كان النمو هائلا. وبالتالي، إن سجل ركودا أو تباطأ قليلا الآن لفترة من الزمن، فهذا ليس في غاية الخطورة» إذ إن الصين حققت تطورا كبيرا خلال كل تلك السنوات.

ولفتت تشاو كينغ إلى أن «الاقتصاد يسير على مراحل. أحيانا يزدهر وأحيانا يراوح مكانه. الآن نحن في منخفض لكنني على ثقة بأن الوضع سيتحسن».

عدد أقل من المحطات للحد من التكاليف.

غير أن بعض النفقات لا تزال خارج هذا التقشف، وقالت يو كي بهذا الصدد: «إن آخر ما سنحد من الإنفاق عليه هو وسائل الترفيه للأطفال».

غير أن الكل يؤكد أنه أوقف كل النفقات الكبرى من طراز شراء ملك عقاري.

وأضافت لي شاوجين: «نعتقد أن الاقتصاد سيبقي في ركود لفترة طويلة، وبالتالي هناك قدر من التشاؤم .. الجميع يميل إلى التعامل مع أمواله بمزيد من الاحتراس وإلى الادخار»، مبدية أملها في «عالم يسوده مزيد من السلام» يكون «ملائما أكثر للمبادلات الاقتصادية الهادئة»، في إشارة إلى التوتر السائد بين

وتابعت جالسة في مقهى يرتاده ميسورون من سكان بكين لشراء القهوة «بالنسبة للملابس، كنت أقصد المتاجر الفاخرة. أما الآن، فأقصد بالأحرى الإنترنت أو محلات صغيرة بحثا عن ملابس أدنى ثمننا».

فبين أزمة القطاع العقاري وارتفاع البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات، وصعوبة العثور على وظيفة، والمتاجر التي أغلقت خلال أزمة كوفيد، تدفع الأوضاع برمتها إلى الحد من الاستهلاك.

وقالت لي شاوجين الموظفة البالغة 43 عاما: «لم نعد نساfer عطلة، نفضل الأماكن الأقرب مع

السنة إذ أظهرت بيانات رسمية الاثنين نموا بـ4.7 % فقط.

وقد تلمح دول كثيرة لا سيما في أوروبا لتحقيق مثل هذا النمو، غير أنها أضعف نسبة تسجيلها الصين منذ مطلع 2023، عند رفع القيود الصحية المتشددة التي فرضت لمكافحة تفشي كوفيد19- التي كُتلت النشاط الاقتصادي، كما أنها بعيدة عن نسب النمو التي اعتادها البلد في فترة ما بين 1980 و2010 التي كانت تفوق 10 %.

روت تشاو كينغ البالغة 39 عاما والتي تعمل في المجال المالي: «قبل سنتين، كنا نذهب في أغلب الأحيان إلى المطعم. أما الآن، فنُذخر ونطهي بالأحرى في المنزل».

يشعر الصينيون بمفاعيل التباطؤ الاقتصادي الذي يرغمهم على اتخاذ تدابير تقشف مثل زيادة مدخراتهم والطهي بدل الذهاب إلى المطاعم واختيار رحلات أقل كلفة للسفر، غير أنهم يؤكدون ثقتهم في المستقبل على المدى البعيد.

وقال يو كي لـ«الفرنسية»: «إن هذه السنة، نشعر فعلا بالضغط الاقتصادي سواء كشرركات أو كأفراد».

وأضاف الخمسيني الموظف في شركة تأمين: «هذا الضغط يبدو أكبر مما كان قبل 3 سنوات، خلال (تفشي) الوباء. الواقع أنه انطباع عام نشعر به أنا وأصدقائي».

وسجلت الصين تباطؤا اقتصاديا خلال الفصل الثاني من

عقود بملياري درهم لتوسعة البنية التحتية للغاز في الإمارات

• «أدنوك للغاز» أرستها على «الجرفات الوطنية» و«جلفار للهندسة»



منخفض الكلفة بشكل مستدام إلى مواقع أكثر في الدولة، ونحن فخورون بدورنا الرائد في تلبية الطلب المتنامي على الغاز محليا، وتمكين تحقيق هدف دولة الإمارات المتمثل في الاكتفاء الذاتي من الغاز».

وأضاف: «على إثر قرار نقل ملكية مشروع (استدامة) إلى (أدنوك)، فإن الشركة ستواصل الاستفادة من توسعة شبكة خطوط الأنابيب، وتحسين كفاءة النفقات الرأسمالية لتحقيق أقصى قيمة لمساهمي الشركة».

يذكر أن «أدنوك للغاز» مستمرة في توسيع أعمالها المحلية من خلال مشروع «استدامة»، وستدفع رسوم نقل متغيرة إلى «أدنوك» مقابل الإنتاج الفعلي لخط الأنابيب. كما ستلقى الشركة مقابلا مادياً نظير إدارتها وقيامها بأعمال الصيانة للمشروع وذلك بالإنابة عن «أدنوك».

النمو الاقتصادي المحلي.

ويهدف مشروع «استدامة» إلى زيادة طول شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي والذي تديره الشركة من 3200 كيلومتر إلى أكثر من 3500 كيلومتر، ما يتيح نقل كميات أكبر من الغاز الطبيعي إلى المتعاملين في الإمارات الشمالية.

وبعد استكمال عملية نقل ملكية مشروع «استدامة»، ستستمر «أدنوك للغاز» في إدارة المشروع للاستفادة من خبرتها في مجال بناء وإدارة خطوط الأنابيب، في ما ستغطي «أدنوك» المصروفات الرأسمالية لهذا المشروع الحيوي للبنية التحتية.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«شركة أدنوك للغاز»، الدكتور أحمد محمد العبري: «ندعم العقود الجديدة التوسع المستمر لشبكة خطوط الأنابيب في دولة الإمارات، التي ستسهم في توفير الغاز الطبيعي

أعلنت «شركة أدنوك للغاز بي إل سي»، عن ترسية عقود أعمال الهندسة والمشتريات والبناء، لتنفيذ الحزم المتبقية من مشروع توسعة شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في دولة الإمارات «استدامة».

كما تقرر وبشكل منفصل، نقل ملكية مشروع «استدامة» من «أدنوك للغاز» إلى «أدنوك»، بهدف تحسين كفاءة النفقات الرأسمالية للشركة.

وتم إرساء عقود أعمال الهندسة والمشتريات والبناء البالغ قيمتها مليار درهم (550 مليون دولار) على كل من «مجموعة الجرفات البحرية الوطنية»، و«شركة جلفار للهندسة والمقاولات».

وسيتم إعادة توجيه ما يقارب من 70 % من قيمة العقود إلى الاقتصاد المحلي من خلال «برنامج أدنوك لتعزيز المحتوى الوطني»، بهدف دعم وتنويع

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

أرباح غولدمان ساكس تتجاوز 3 مليارات دولار في الربع الثاني

• قفزت بنسبة 149 % من مستوى 1.22 مليار
• فال إيجابي لكبرى البنوك القيادية الكويتية

ارتفعت أرباح بنك غولدمان ساكس بأكثر من الضعف في الربع الثاني، مدعومة بارتفاع رسوم الخدمات واكتتاب الديون وتداول الدخل الثابت. وقفزت أرباح البنك في الربع الثاني المنتهي في يونيو إلى 3.04 مليار دولار أو 8.62 دولار للسهم، مقارنة بـ1.22 مليار دولار، أو 3.08 دولار للسهم في الفترة نفسها العام الماضي. ومنحت مرونة الاقتصاد الأمريكي المديرين التنفيذيين للشركات مزيداً من الثقة لمواصلة عمليات الاستحواذ وبيع الديون وهو ما انعكس إيجابياً على نتائجها المالية.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك غولدمان ساكس، ديفيد سولومون، في بيان: «نحن سعداء بنتائجنا القوية في الربع الثاني وأدائها العام في النصف الأول من العام، ما يعكس النمو القوي على أساس سنوي في كل من الخدمات المصرفية العالمية والأسواق وإدارة الأصول والثروات».

سابق أن تضررت الأرباح في الربع نفسه من العام الماضي أيضاً بسبب عمليات شطب الأصول المتعلقة بشركة غرين سكاى GreenSky، وكانت شركة تكنولوجيا مالية تابعة لها.

ارتفعت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية بنسبة 21 % إلى 1.73 مليار دولار في الربع الثاني على أساس سنوي.

كما قفزت الرسوم المكتسبة من تقديم المشورة بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ بنسبة 7 %، في حين ارتفع الاكتتاب في الديون والأسهم بنسبة 39 % و25 % على التوالي.

ارتفعت الإيرادات من تداول الدخل الثابت والعملات والسلع (FICC) بنسبة 17 %، كما زادت إيرادات تداول الأسهم بنسبة 7 %.

لم يتمكن بنك غولدمان ساكس من تحقيق

10.6 تريليون دولار أصول شركة بلاك روك الأمريكية

• هيئة الإستثمار الكويتية أحد عملاء الشركة
• شركة أصولها وأرباحها تتفوق على دول

وارتفع صافي الربح إلى 1.50 مليار دولار، أو 9.99 دولار للسهم في الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو، من 1.37 مليار دولار، أو 9.06 دولار للسهم، قبل عام.

انتعاش وول ستريت

كانت وول ستريت أغلقت تداولات الأسبوع الماضي مرتفعة يوم الجمعة، وسجل مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ومؤشر داو جونز الصناعي مستويات قياسية، وسط رهانات على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيخفض أسعار الفائدة في سبتمبر.

وعلى مدى الأسبوع ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 0.9 % وناسداك بنسبة 0.2 % وداو جونز بنسبة 1.6 %.

ووفقاً لتقرير «فوربس» المتوقع بنسبة 10 % إلى 395 مليون دولار، ما يعكس الطلب المستمر على منصتها باسم «علاء الدين» لإدارة مخاطر الاستثمار. وصعد إجمالي إيرادات بلاك روك بنسبة 8 % ليصل إلى 4.81 مليار دولار.



وقالت بلاك روك، إن الصناديق المتداولة في البورصة استحوذت على غالبية التدفقات الإجمالية، بقيمة 83 مليار دولار، ما يمثل أفضل نتائج مماثلة لها على الإطلاق. وساهم ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنحو 11 % في الربع المذكور، في تعزيز إيرادات شركات بلاك روك التي تعد أكبر شركة لإدارة الأصول عالمياً.

ارتفعت قيمة الأصول التي تديرها شركة بلاك روك الأميركية إلى مستوى قياسي جديد بلغ 10.6 تريليون دولار، بفضل انتعاش سوق أسهم الشركات التي تديرها.

والهيئة العامة للاستثمار الكويتية تعد من أهم وأبرز عملاء شركة بلاك روك والتي تملك علاقات عمل جيدة معها في مجالات مختلفة.

وسجل صافي التدفقات الواردة لشركة بلاك روك 81.57 مليار دولار في خلال الربع الثاني، وهو ارتفاع طفيف عن 80.16 مليار دولار في العام السابق.

وقال لاري فينك، الرئيس التنفيذي لشركة بلاك روك: «تنفذ شركة بلاك روك أكبر مجموعة من الفرص

الاستثمارية التي شهدناها منذ سنوات، بما في ذلك في الأسواق الخاصة». كما ارتفعت رسوم الاستشارات الاستثمارية والإدارية، التي عادة ما تكون نسبة مئوية من الأصول الخاضعة للإدارة، بنسبة 8.6 % إلى 3.72 مليار دولار.

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب